صعّدت المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة وتيرة عملياتها ضد الاحتلال، وسط إعلانها عن اسر جنود، واطلاق رشقة كبيرة من الصواريخ تجاه تل ابيب لاول مرة منذ اشهر. على صعيد آخر قال مسؤولون في «حماس» ان الحركة لم يصل اليها شيء من الوسطاء حول استئناف مفاوضات وقف النار

المقاومة تقصف تل أبيب وتأسر جنوداً

الاحتلال يقلّص قواته في رفح... و«حماس» لم يصل إليها شيء عن المفاوضات

موظف من «أونروا» يتفقد مبنى للمنظمة قصفه الاحتلال في دير البلح أمس (عبد الرحيم الخطيب/ الأناضول)

للحديث تتمة...

صيف تونس الساخن جداً

وليد التليلي

تستعد تونس لصيف ساخن جداً عشية انتخابات رئاسية منتظرة في سبتمبر/ أيلول أو أكتوبر/ تشرين الأول، إن كُتب لها أن تجرى في موعدها، ذلك أن هذا الأمر لا يزال في علم الرئيس التونسي قيس سعيّد وحده، هو الذي ما زال يحتفظ بكل الأوراق بين يديه، ولا يكشف شيئاً لمنافسيه ومعارضيه. وفي خطوة مفاجئة، أقدم سعيد، في ساعة متأخرة من مساء السبت الماضي، على إجراء تحوير جزئي على الحكومة، عيّن بمقتضاه خالد النوري وزيراً للداخلية خلفاً لكمال الفقي. كما اختار كمال المدوري وزيراً للشؤون الاجتماعية خلفاً لمالك الزاهي. أيضاً، عُيّن سفيان بن الصادق كاتبَ دولة لدى وزير الداخلية مكلفاً بالأمن الوطني. وقال بيان الرئاسة إن «سعيّد استقبل إثر ذلك كلا من السّيدين كمال الفقي ومالك الزاهي، بحضور السيد أحمد الحشاني، رئيس الحكومة». ولم يبين بيان الرئاسة ما إذا كان الوزيران المُقالان سيُدعيان إلى أداء مهام أخرى، حيث يعتبران من أقرب الشخصيات السياسية إلى سعيّد، ومن المنظّرين لما يسمى بمسار 25 يوليو (2021). ويُعرف عنهما أنهما كانا على علاقة قوية بسعيّد قبل أن يصعد إلى السلطة، ولا تبدو الجملة الأخيرة عن استقبال سعيّد الشخصيتين إثر الإقالة بلا رمزية أو معنى، ذلك أنها لم ترد في أخبار إقالات سابقة، وهي تنبّه، في أقل الاحتمالات، إلى نوعية العلاقة بين الثلاثة.

وفي كل الأحوال، الثابت أن سعيّد بدأ يُعد للمرحلة الجديدة، وينظّم صفوفه، ويرتّب فريقه الجديد عشية الانتخابات المقبلة. بينما لا تزال المعارضة منقسمة ومشتتة وعلى خلافاتها القديمة ذاتها. وحساباتها الأيديولوجية نفسها. وشهدت تظاهرة يوم الجمعة الماضي التي قادها شباب يساريون موجة من الهجوم العنيف من كل حدب وصوب، ذلك أنهم رفعوا، من بين شعاراتهم الكثيرة المدافعة عن حرية التعبير، شعار «لا للإخوان ولا للدستوريين ولا للإخشيديين» (نسبة لأنصار سعيّد)، وكشفوا بوضوح عن انتمائهم. وكان هذا كافياً لتلقي سيل من الهجمات العنيفة، بيّنت ضيق صدر كل فريق بالآخر، وقصراً في محاولة تجميع الأدنى المطلوب لتجاوز هذه العسرة التي تمرّ بها البلاد، ومحاولة فرض حوار على السلطة يقود أساساً إلى إطلاق سراح الساجين ورفع الضغط على حرّية التعبير، والاتفاق على الذهاب إلى صندوق انتخابات شفّاف يفصل بين الجميع، ويعيد الكلمة للتونسيين ليختاروا بكل حرية من يمثلهم.

غزة، القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

حيفا ـ **نايف زيداني**

في وقت صعّد فيه الجيش الإسرائيلي مجازره وقصفه في محافظة رفح، جنوبي قطاع غزة، وذلك غداة قرار محكمة العدل الدولية التي أمرت إسرائيل الجمعة الماضي بوقف عملياتها العسكرية في رفح، إلا أنه سحب أمس الأحد قوات من المنطقة التي بدأ فيها عملية عسكرية برية منذ 6 مايو/أيار الحالي، فيما كانت رشقة كبيرة من صواريخ المقاومة تصل إلى تل أبيب حيث أطلقت صفارات الإنذار للمرة الأولى منذ أشهر، في تجسيد لاحتفاظ المقاومة الفلسطينية بقدراتها بعد أكثر من سبعة أشهر على الحرب. لكن عمليات المقاومة لم تقتصر على إطلاق الصواريخ والتصدي لتوغل جنود الاحتلال، لا سيما في مخيم جباليا شمالي القطاع، حيث تدور معارك شرسة منذ بداية الشهر الحالي، إذ شكّل إعلان المتحدث العسكري لكتائب القسام الجناح العسكري لحركة حماس، «أبو عبيدة»، في كلمة مسجلة بعد منتصف ليل السبت - الأحد، إيقاع أفراد قوة صهيونية بين قتيل وجريح وأسير بعد استدراجها إلى نفق في مخيم جباليا، صدمة لدى الاحتلال الذي سارع جيشه لنفي أسر أحد جنوده، فيما احتفل فلسطينيون في جباليا ومناطق أخرى في الضفة الغربية وكذلك في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، بالعملية التي بثّت «القسام» صوراً منها. في موازاة ذلك فإن الترويج الإسرائيلي لقرب استئناف المفاوضات للتوصل إلى وقف إطلاق نار وصفقة تبادل أسرى، والتي أوصلها قادة الاحتلال إلى طريق مسدود بإصرارهم على مواصلة الحرب، ورفض مطلب موقف العدوان لم يتعد حدود تسريبات المسؤولين الإسرائيليين أول من أمس السبت، مع غياب تعليقات رسمية من الوسطاء في دولة قطر ومصر والولايات المتحدة، فيما علّق مسؤولون في «حماس» بأن الحركة لم تتلق شيئاً بهذا الخصوص.

وقال أبو عبيدة، في كلمة مسجلة، ليل السبت الأحد، إنّ «حكومة جيش الاحتلال الإسرائيلي تواصل سياستها العبثية في الانتقام والتدمير لتحقيق انتصار موهوم في غزة، بينما تنتقل من فشل إلى فشل»، معلناً أنّ مقاتلي كتائب القسام نفّذوا عملية مركبة عندما «استدرجوا قوة صهيونية إلى أحد الأنفاق في مخيم جباليا شمالي قطاع غزة وأوقعوها بين قتيل وجريح وأسير». وأشار أبو عبيدة إلى أنّ مقاتلي القسام «اشتبكوا مع هذه القوة من المسافة صفر، ومن ثم هاجموا قوة الإسناد بالعبوات التي هرعت إلى المكان وأصابوها بشكل مباشر، ثم انسحب المجاهدون بعد تفجير النفق المستخدم في هذه العملية بعد أن أوقعوا جميع أفراد هذه القوة بين قتيل وجريح وأسير، واستولوا على العتاد العسكري لها». وتابع أبو عبيدة: «إن كل يوم يمضيه العدو في عدوانه على شعبنا وأهلنا سيكون له ثمنٌ باهظ وكبير، وسنستمر في تدفيعه هذا الثمن»، مؤكداً الاستمرار في مواجهة هذا العدوان من محاور القتال، وأعقب الكلمة المسجلة بث لقطات مقتضبة من الكمين المشار إليه، ورداً على ما أعلنه أبو عبيدة زعم جيش الاحتلال الإسرائيلي عدم وجود أي واقعة اختطف خلالها جندي إسرائيلي في مخيم جباليا شمالي قطاع غزة. وقال في منشور على منصة إكس: «لا وجود لأي واقعة اختطف خلالها جندي إسرائيلي». في موازاة ذلك، تواصلت عمليات المقاومة ضد جنود الاحتلال، أمس، من بينها ما أعلنته «القسام» في سلسلة بيانات على «تليغرام»، من استهداف جنود الاحتلال في محور نتساريم، وتفجير دبابة ميركافا في جباليا، وأخرى في بيت لاهيا

تتسع الفجوة داخل إسرائيل بشأن قبول صفقة محتملة

وصل إلى المستشفيات 81 شهيداً خلال الـ24 ساعة الماضية

فيما أعلن جيش الاحتلال مقتل جندي في صفوفه متأثراً بإصابته قبل أيام في معارك شمالي قطاع غزة. من جهتها أعلنت سرايا القدس، الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي، أن عناصرها استهدفوا جنوداً للاحتلال تحصنوا في منزل بمخيم جباليا. لكن الضربة الأقسى كانت بإعلان كتائب القسام على «تليغرام»، أمس، قصفها «تل أبيب برشقة صاروخية كبيرة رداً على المجازر الصهيونية بحق المدنيين»، وذلك لأول مرة منذ 29 يناير/ كانون الثاني الماضي. يتم فيها إطلاق صواريخ من غزة تجاه وسط فلسطين المحتلة، فيما قال الجيش الإسرائيلي في بيان على إكس، إنه «عقب صفارات الإنذار التي تم تفعيلها جنوب البلاد، رُصدت 8 عمليات إطلاق صواريخ عبرت من منطقة رفح إلى أراضي إسرائيل». وأضاف: «اعترض الدفاع الجوي عدة عمليات إطلاق»، من دون تحديد عدد الصواريخ أو تلك التي سقطت. وأفادت إذاعة جيش الاحتلال بتعطيل حركة الطيران في منطقة تل أبيب بسبب خلل في الرادار، فيما أفادت القناة الإسرائيلية 13 بوقوع أضرار لحقت بمركبة جراء سقوط صاروخ في كفار سعد في منطقة غلاف غزة. وتعقيباً على إطلاق الصواريخ، نقل موقع والاه الإسرائيلي عن مسؤول أمني لم يسمه، تقديراته بأن «حركة حماس ستحاول استنفاد قدراتها على إطلاق الصواريخ للمدى الطويل، قبل أن يقوم الجيش الإسرائيلي بمناورة أوسع» (توسيع التوغل البري)، كما قدّر أن لدى «حماس» قدرات إضافية في رفح في الأماكن التي لم تصل إليها القوات الإسرائيلية بعد. إلى ذلك تواصل القصف الإسرائيلي الجوي والمدفعي في مناطق متفرقة من القطاع، وارتفعت حصيلة الشهداء منذ بداية الحرب إلى 35984 شخصاً وفق وزارة الصحة في غزة، وصل منهم إلى المستشفيات 81 شهيداً، خلال الـ24 ساعة الماضية.

في غضون ذلك سحب جيش الاحتلال جزءاً من قواته الموجودة شرقي مدينة رفح، ونقل موقع واينت، أمس، عن الجيش قوله إن الحديث عن خروج «من أجل الانتعاش والإعادة للتأهيل»، فيما لا تزال هناك أربعة ألوية قتالية من ألوية ناحال وقوات الكوماندوس والوحدة 401 بوقوع أضرار في رفح. ويأتي إخراج القوات، بحسب الموقع، على خلفية التقارير التي تقول إن إسرائيل ستسمح بإعادة فتح معبر رفح من أجل إرسال المزيد من المساعدات الإنسانية إلى غزة، في وقت كانت فيه الشاحنات المصرية المحملة بالمساعدات تتصطف داخل معبر كرم أبو سالم الإسرائيلي، جنوب شرق قطاع غزة، بانتظار سماح الاحتلال بتفريغها ودفع مصر إلى وقف العمل به، قبل أن يدفع الرئيس الأميركي جو بايدن في الأيام الأخيرة إلى التوصل لاتفاق توافق فيه القاهرة على إدخال المساعدات من مصر إلى معبر كرم أبو سالم كحل مؤقت.

في هذه الأثناء، وعلى الرغم من التسريبات الإسرائيلية بشأن قرب استئناف المفاوضات، إلا أن التصريحات أمس لم تعكس أي تطور جديد. وكان موقع أكسيوس الأميركي، نقل أول من أمس، عن مسؤول أميركي لم يسمه، أن «هناك تقدماً» في ملف المفاوضات، وأن «الاتصالات جارية ونحن نعمل عن كثب مع الوسطاء المصريين والقطريين». وقال المسؤول إن «الاتصالات ستستمر خلال الأسبوع المقبل إذ نسعى لدفع عملية التفاوض إلى الأمام». وذكر الموقع أن «مسؤولين قطريين سيجتمعون مع مسؤولي حماس في الدوحة في وقت لاحق من الأسبوع لمناقشة إمكانية استئناف مفاوضات الرهائن (المحتجزين الإسرائيليين)»، لكن عضو المكتب السياسي لـ«حماس»، عزت الرشق، قال على منصة تليغرام أمس، إنه «حول ما يُتداول بخصوص المفاوضات، لم يصل إلينا شيء من الوسطاء». وأضاف أن «المطلوب بشكل واضح هو وقف العدوان بشكل دائم وكامل في كل قطاع غزة، وليس في رفح وحدها»، مشيراً إلى أن «الحقيقة التي لا جدال فيها أن (رئيس حكومة الاحتلال بنيامين) نتنياهو يقتل الأسرى (الإسرائيليين)، وأنه لا يأبه لا للأسرى ولا لعائلاتهم، وهو لا يمل عن اللف والدوران والمراوغة وإعطاء انطباعات كاذبة عن اهتمامه بهم، ويحاول كسب المزيد من الوقت لمواصلة العدوان».

من جانبه كان القيادي في «حماس» أسامة حمدان، قد قال في تصريح صحافي مساء أول من أمس، إن «المفاوضات هدفها وقف العدوان وإنهاء الحصار وتحقيق صفقة تبادل عادلة»، مضيفاً أنه «لم نبلّغ من الوسطاء بأي شيء متعلق باستئناف المفاوضات». وأوضح أن «الحديث اليوم عن تفاوض جديد هو أمر غير جدي»، و«ما زلنا نعتقد أن إسرائيل تحاول الهروب من استحقاقات محكمة العدل الدولية».

وعلى الرغم من التسريبات الإسرائيلية بأن المفاوضات ستُستأنف في غضون أيام، تتسع الفجوة بين المؤسستين الأمنية والسياسية في إسرائيل، بشأن قبول صفقة محتملة. وأفادت إذاعة ريشت بيت الإسرائيلية، أمس، بأن مسؤولين سياسيين إسرائيليين لم تسمهم، أكدوا أن إسرائيل لن توافق على وقف الحرب مقابل التوصل إلى صفقة تعيد المحتجزين الإسرائيليين. وأضافت أن الموقف مخالف لرأي عدد من كبار المسؤولين في المؤسسة الأمنية، والذين يبدون استعداداً لخطوة من هذا النوع في ظل ضرورة إطلاق سراح المحتجزين الإسرائيليين، من وجهة نظرهم. ونقلت الإذاعة عن مصدر مسؤول مطلع على تفاصيل المفاوضات المتوقعة، قوله إن المحادثات موجودة في مرحلة أولية جداً، ولاحقاً سيتضح إن كان هناك أساس لاستمرارها. ونقلت عن مصادر إسرائيلية لم تسمها، بأنه من المنتظر أن تتجدد المحادثات بشأن المفاوضات، الأسبوع المقبل، في العاصمة القطرية الدوحة، حيث سيصل وفد إسرائيلي إلى هناك، بالإضافة إلى وفد من حركة حماس. وذكرت الإذاعة أن مختلف القيادات الأمنية الإسرائيلية، من رئيس هيئة أركان الجيش هرتسي هليفي، إلى رئيس جهاز الاستخبارات (الموساد) ديفيد برنيع، ورئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) رونين بار، ووزير الأمن يوآف غالانت، والوزيرين بيني غانتس وغادي آيزنكوت، أعربوا جميعاً عن دعمهم للتقدم بالصفقة، ويرون أنها ضرورية في هذه الفترة، كما يعتقد عدد من كبار المسؤولين في المؤسسة الأمنية بأنه حتى لو تم الاتفاق على مقترح لوقف الحرب، فإن إسرائيل قادرة على استئناف إطلاق النار عند الحاجة بعد عدة أشهر.

وفي ظل إقرارهم بخلافات كبيرة مع حركة حماس، قال مسؤولون إسرائيليون إن حكومة نتنياهو مستعدة للموافقة على «هدوء متواصل» في إطار صفقة تبادل وترفض الالتزام بـ«وقف الحرب». ونقلت قناة 13 الإسرائيلية ليل السبت - الأحد، عن مسؤولين قولهم إن إسرائيل تحاول «بلورة مسارات عمل جديدة» في إطار السعي للتوصل إلى الصفقة. وبحسب المسؤولين أنفسهم يُتوقع أن تستأنف المفاوضات غير المباشرة خلال الأيام القليلة المقبلة «على أساس التفاهم الذي تم التوصل إليه قبل أيام «خلال محادثات باريس التي جمعت كلاً من رئيس الوزراء وزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، ومدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية وليام برنز ورئيس جهاز الاستخبارات الإسرائيلية (الموساد) ديفيد برنيع» من دون تحديد طبيعة التفاهم. أما صحيفة يسرائيل هيوم، فقد ذكرت أمس، أن هناك خلافات داخل الأوساط الأمنية والعسكرية في تل أبيب بشأن دور الضغط العسكري على حماس في تسريع التوصل إلى صفقة تبادل أسرى. وأشارت إلى أنه «في الوقت الذي ترى فيه قيادات عسكرية وأمنية أن الضغط العسكري يمكن أن يسهم في تحسين فرص التوصل لصفقة، فإن قيادات أخرى تحذر من أن تواصل الضغط العسكري يمكن أن يفضي تحديداً إلى قتل الأسرى الإسرائيليين أنفسهم». على صعيد جلستها الأسبوعية، أمس، بتشكيل لجنة تحقيق رسمية للتحقيق في أوجه تقصير المستويين العسكري والسياسي التي قادت إلى نجاح عملية طوفان الأقصى. وذكر موقع صحيفة يديعوت أحرنوت أن اقتراح غانتس ينص على وجوب التحقيق في الأحداث التي سبقت اندلاع الحرب على أن يشمل التحقيق أيضاً القرارات التي اتخذتها الحكومة خلال الحرب. وقدّرت الصحيفة أن اقتراح غانتس يهدف إلى التمهيد لانسحاب حزبه المعسكر الرسمي من الحكومة. يشار إلى أن غانتس قد أعلن أخيراً عن منح نتنياهو إنذاراً بوجوب طرح استراتيجية للحرب في حلول 8 يونيو/حزيران المقبل، وإلا فسيغادر حزبه الحكومة.

النرويج تنجز الاعتراف بفلسطين

سلّم وزير الخارجية النرويجي إسبن بارث إيدي اوراق الاعتراف الدبلوماسي بدولة فلسطينية، امس الاحد، الى رئيس الوزراء الفلسطيني محمد مصطفى في بروكسل، حيث يجتمع الاخير ايضا مع وزراء خارجية دول الاتحاد الاوروبي ومسؤوليه رفيعي المستوى في الاتحاد اليوم الاثنين لحشد الدعم. يأتي ذلك عقب تعهّد ايرلندا واسبانيا مع النرويج بالاعتراف بالدولة الفلسطينية، الاسبوع الماضي، على حدود يونيو/ حزيران 1967.

شرق غرب

السعودية تعيّن سفيراً في سورية

أفادت وكالة الأنباء السعودية «واس»، أمس الأحد، أن السعودية عيّنت فيصل المجفل سفيراً جديداً لها في سورية، بعد 12 عاماً على إغلاق السفارة هناك وسحب السفير، بعد اندلاع الثورة ضد النظام السوري في عام 2011. وكان النظام قد أعاد افتتاح السفارة السورية في الرياض، العام الماضي.

(رويترز)

ماكرون في ألمانيا لثلاثة أيام

بدأ الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون (الصورة)، أمس الأحد، زيارة تستمر ثلاثة أيام إلى ألمانيا، في أول زيارة دولة يجريها رئيس فرنسي إلى برلين منذ زيارة الرئيس الراحل جاك شيراك في عام 2000. وجاءت الزيارة سعياً لتخفيف التوتر والتحذير من مخاطر اليمين المتطرف قبيل انتخابات الاتحاد الأوروبي، المقررة بين 6 يونيو/حزيران المقبل و9 منه. وأجرى ماكرون أمس محادثات مع نظيره الألماني فرانك فالتر شتاينماير، ومن المقرر أن يزور دريسدن، شرقي ألمانيا، اليوم الاثنين، على أن يعقد مباحثات المستشار أولاف شولتز، غداً الثلاثاء، في ميزبرغ، في ضواحي العاصمة برلين.

(فرانس برس)

شهداء بهجمات إسرائيلية في لبنان

سقط ثلاثة شهداء في استهدافات إسرائيلية، أمس الأحد، في لبنان. وسقط شهيدان وجرحى مدنيين، في غارة لمسيرة انتحارية إسرائيلية، استهدفت دراجة نارية في عيتا الشعب. كما سقط شهيد بأستهداف مسيّرة إسرائيلية دراجة نارية على طريق الناقورة.

(العربي الجديد)

123 قتيلا في معارك الفاشر

منظمة إغاثة دولية تقول إن القتال الدائر منذ أكثر من أسبوعين بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع إلى السيطرة على مدينة رئيسية في إقليم دارفور غرب البلاد أسفر عن مقتل 123 شخصاً وجرح 930 آخرين على الأقل. واعتبرت في بيان، أن هذه الأرقام «علامة على عنف القتال»، داعية المقاتلين إلى «بذل المزيد من الجهود لحماية المدنيين».

(أسوشييتد برس)

فتح باب الترشيحات لرئاسيات إيران الخميس

أعلنت لجنة الانتخابات الإيرانية، أمس الأحد، فتح باب الترشح للانتخابات الرئاسية المقبلة المقررة في 28 يونيو/حزيران المقبل، بدءاً من يوم الخميس المقبل إلى الاثنين 3 يونيو/ حزيران المقبل، وذلك لانتخاب خلف للرئيس الراحل إبراهيم رئيسي، الذي قُتل بحادثة تحطم طائرته الأحد الماضي، في محافظة أذربيجان الشرقية. في السياق، أعلن المشرع البرلماني الإصلاحي مسعود بزشكيان (الصورة)، الذي كان وزيراً للصحة في حكومة الرئيس محمد خاتمي (1997 . 2005)، نيته الترشح. ومن المقرر أن تحسم شخصيات أخرى قرارها بالترشح، مثل رئيس البرلمان الحالي، محمد باقر قاليباف، والسابق علي لاريجاني، والرئيس المؤقت محمد مخبر، والرئيس الأسبق محمود أحمدي نجاد.

(العربي الجديد)

إسرائيل تعوّل على فيتو أميركي يبطل مفعول قرار «العدل الدولية»

يرجّح أن يعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس إحالة قرارات محكمة العدل الدولية إلى مجلس الأمن، وأن ينتقل الضغط على حكومة الاحتلال من لاهاي إلى نيويورك، رغم حقّ النقض الذي تملكه أميركا

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

وسط تزايد الترحيب العربي والدولي بقرار محكمة العدل الدولية، والذي أمر، الجمعة الماضي، إسرائيل بوقف عملياتها العسكرية فوراً في رفح جنوبي قطاع غزة، تبدي إسرائيل قلقاً كبيراً من إمكانية توظيف قرار المحكمة في تسويغ اتخاذ قرارات ضدها في مجلس الأمن. ورغم أن قادة الاحتلال واصلوا، أول من أمس السبت، محاولة الالتفاف على قرار المحكمة، عبر تنصلهم من الإبادة الجماعية التي تُحاكم فيها إسرائيل منذ أن رفعت جنوب أفريقيا دعوى ضدها في أعلى هيئة قضائية في منظمة الأمم المتحدة، في يناير/ كانون الأول الماضي، ورغم أن الولايات المتحدة، الداعم الرئيسي سياسياً وعسكرياً لإسرائيل تملك حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن التابع للمنظمة، إلا أن إعلان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، الجمعة الماضي، أن قرار المحكمة ملزم بموجب ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي للمحكمة، وأنه سيحيل قرارات «العدل الدولية» بشأن العملية العسكرية الإسرائيلية في القطاع إلى مجلس الأمن الدولي، يأتي ليرجّح انتقال الضغط على حكومة بنيامين نتنياهو، من لاهاي إلى نيويورك. مع العلم أن إسرائيل، والتي قاضتها جنوب أفريقيا، ثلاث مرات منذ اندلاع الحرب أمام «العدل الدولية»، آخرها الشهر الحالي، تجاهلت حتى الآن قرارات المحكمة، والتي سبق أن امرتها في بنابر الماضي، بالكف عن أي أعمال يمكن أن تندرج تحت اتفاقية منع الإبادة الجماعية الموقعة عام 1948، وضمان عدم ارتكاب قواتها أعمال إبادة جماعية بحق الفلسطينيين، ثم امرتها، في مارس/ آذار الماضي، بضمان وصول الإمدادات الغذائية الأساسية إلى القطاع. ولا توجد لدى محكمة العدل الدولية أي آلية لفرض تنفيذ قراراتها.

وعلى وقع تعنّت قادة الاحتلال وإصرارهم على مواصلة الحرب واجتياح رفح، لم ينجح مجلس الأمن منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، سوى مرة واحدة في تبني قرار لمصلحة وقف الحرب في القطاع، وذلك عندما اعتمد قراراً، في 25 مارس الماضي، قضى بوقف إطلاق النار خلال شهر رمضان حينها (بين مارس وإبريل/ نيسان)، بما يؤدي إلى «وقف دائم ومستدام لإطلاق النار»، والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن (المحتجزين الإسرائيليين)، وهو ما لم يتحقق. وحتى في تلك المرة، امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على القرار، لكنها لم ترفع الفيتو، والذي استخدمته في فبراير الماضي، ضد مشروع قرار طالب بالوقف الفوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية، وقبلها في أكتوبر الماضي حين دعا مشروع قرار إلى هدنة إنسانية للسماح بدخول المساعدات إلى القطاع.

وقال رئيس المجلس الأمن القومي الإسرائيلي تساحي هنغبي، في تصريح للقناة 12 الإسرائيلية، أول من أمس، إن «ما يطلبونه منّا هو عدم ارتكاب إبادة جماعية في رفح. نحن لم نرتكب إبادة جماعية ولن نرتكب إبادة جماعية». وردّاً على سؤال حول ما إذا كان الهجوم على رفح سيستمر، قال هنغبي «بموجب القانون الدولي، لدينا الحق في الدفاع عن أنفسنا والدليل هو أن المحكمة لا تمنعنا من مواصلة الدفاع عن أنفسنا». وأشار مسؤول إسرائيلي آخر تحدث لوكالة رويترز، إلى صياغة حكم محكمة العدل الدولية، مصوراً إياه على أنه مشروط. وقال المسؤول الذي طلب عدم الكشف عن هويته، إن «الأمر المتعلق بعملية رفح ليس أمراً عاماً»، مضيفاً أن صياغة القرار «لا تحظر كل الأعمال العسكرية». وأشار إلى أنه «لم ولن نقوم أبداً بأي عمل عسكري في رفح أو في أي مكان آخر قد يفرض أي ظروف معيشية تؤدي إلى تدمير السكان المدنيين في غزة لا كلياً ولا جزئياً».

يُذكر أن رئيس المحكمة نواف سلام، قال أثناء النطق بالقرار إن على إسرائيل «أن تتوقف فوراً هجومها العسكري وأي عمل آخر في مدينة رفح قد يفرض على المجتمع الفلسطيني في غزة ظروفاً معيشية يمكن أن تؤدي إلى إحداث تدمير مادي به على نحو كلي أو جزئي».

في السياق ذكرت وسائل إعلام إسرائيلية، أمس الأحد، أنه على الرغم من ارتياح إسرائيل لأن قرار «العدل الدولية» لم يلزمها بوقف عملياتها في القطاع كله، إلا أنها في الوقت ذاته تخشى من استغلاله من الفلسطينيين في الدفع نحو تمرير قرار في مجلس الأمن الدولي يأمر بوقف الحرب.

وقالت صحيفة هآرتس أمس، نقلاً عن أوساط إسرائيلية، إن حكومة نتنياهو تستعد لمواجهة «حرب استنزاف سياسية» على الصعيد الدولي في أعقاب قرار محكمة العدل الدولية، مضيفة أنها ستكون مضطرة مرة أخرى إلى الاعتماد على «فيتو» أميركي في مجلس الأمن لإحباط أية قرارات تتعلق بوقف الحرب. وكتب عاموس هارئيل، المعلق العسكري لـ«هآرتس» في عددها أمس، أنه على المدى البعيد يمكن أن يفرض المجتمع الدولي على إسرائيل وقف الحرب من دون أن يتم حل قضية الأسرى الإسرائيليين لدى حركة حماس. وأوضح أنه على الرغم من أن قرار محكمة العدل الدولية لا يُلزم إسرائيل بوقف عملياتها العسكرية في قطاع غزة، ضمنها منطقة رفح، سيفضي إلى بلورة واقع دولي يسمح بزيادة الضغوط على إسرائيل لإجبارها على وقف الحرب. ولفت إلى أن ما يقافم الأمور لإسرائيل حقيقة أن هناك احتمالاً كبيراً أن تتبنى هيئة المحكمة الجنائية الدولية قرار مدعيها العام، كريم خان، بإصدار أوامر اعتقال ضد كل من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ووزير الأمن يوآف غالانت، بعد اتهامهما بارتكاب جرائم حرب وضد الإنسانية. ولفت إلى أن «إسرائيل لن تخسر فقط قضية أسراها لدى حماس، بل ستضيع أيضاً فرصة التوصل لاتفاق تطبيع مع السعودية»، وهو ما خلص إليه أيضاً الجنرال في الاحتياط يسرائيل زيف، إذ كتب في موقع صحيفة يديعوت أحرونوت، أن إسرائيل تواصل الغرق في رفح، وتضيّع على نفسها فرصة تاريخية لن تتكرر، والتي كان من الممكن أن تساهم في تحسين مكانتها الإقليمية وضمان مستقبلها من خلال اتفاق مشترك مع السعودية والولايات المتحدة. وأضاف أن الإخفاق في إدارة الجوانب السياسية المتعلقة بالحرب، يعمّق الإخفاق منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي وعليه يجب أن تقوم لجنة تحقيق رسمية. واعتبر أن ما يحدث من القيادة الإسرائيلية هو قلة مسؤولية وإهمال، يدركهما بنيامين نتنياهو، الذي لا يدير أمن إسرائيل كما يجب، ويغامر أيضاً بمستقبلها من أجل المزيد من الأيام في منصبه رئيساً للحكومة. واعتبر زيف أن من يتبنون شعار «النصر المطلق» يواصلون دفع الجيش الإسرائيلي نحو الهدف الأقل أهمية في الحرب وهو رفح، ما يقلل فرص إطلاق سراح المحتجزين الإسرائيليين في قطاع غزة، ويعمّق الانهيار السياسي لإسرائيل وعزلتها. أما صحيفة معاريف، فذكرت أمس، أن «أية دولة عضو في مجلس الأمن يمكن أن تحاجج أن إسرائيل لم تلتزم بالقيود التي فرضها قرار محكمة العدل الدولية على العمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة لتسويغ المطالبة بإصدار قرار لوقف الحرب». في غضون ذلك رحب البرلمان العربي، في بيان أول من أمس عقب جلسة حول فلسطين، بقرار المحكمة، مطالباً «مجلس الأمن بالاضطلاع بمسؤولياته القانونية والإنسانية، وإلزام كيان الاحتلال بتنفيذ قرارات محكمة العدل الدولية». كذلك طالب الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، جوزيب بوريل على منصة إكس أول من أمس، إسرائيل بالالتزام بتنفيذ أوامر المحكمة، مشدّداً على أن قراراتها «ملزمة».

كذلك اعتبر رئيس الوزراء الأيرلندي سيمون هاريس، في تصريحات أول من أمس، أن الهجمات الإسرائيلية المتواصلة على مدينة رفح تعد انتهاكاً صريحاً لقرارات المحكمة، داعياً إسرائيل إلى وقف فوري لهجماتها العسكرية وجميع أنشطتها في رفح. من جهته طالب وزير الخارجية الإسباني خوسيه مانويل الباريس، أول من أمس، إسرائيل بالامتثال لأمر المحكمة، مضيفاً على منصة إكس، أن الإجراءات المؤقتة التي اتخذتها المحكمة بما في ذلك وقف الهجوم الإسرائيلي على رفح «إلزامية، ونطالب بتنفيذها».

وفد إسرائيلي في «العدل الدولية» خلال جلسة النطق بالحكم الجمعة الماضي (لينا غاموت/ فرانس برس)

خان: إسرائيل لا تشبه حماس

اعتبر المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان (الصورة)، في مقابلة مع صحيفة صنداي تايمز البريطانية، أمس الأحد، أن «إسرائيل بديمقراطيتها ومحكمتها العليا ليست شبيهة بحماس». وبرر قراره طلب إصدار مذكرات توقيف بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير امنه يوآف غالانت، قائلاً: «لدى اسرائيل الحق في حماية سكانها واستعادة الرهائن. لكن احدا لا يملك رخصة لارتكاب جرائم حرب او جرائم ضد الانسانية».

الغلاف

على الرغم من الاتفاق على إدخال مساعدات إلى غزة عبر معبر كرم أبو سالم الإسرائيلي لتجاوز عقدة معبر رفح بين مصر والقطاع المتوقف منذ 3 أسابيع، إلا أن عراقيل الاحتلال بدأت مبكراً

المساعدات إلى غزة

تجاوز عقدة معبر رفح وتسليم بحتمية الخيار البرّي

غزة ـ **امجد ياغي**
القاهرة ـ **العربي الجديد**
يوسف أبو وطفة

بعد ثلاثة أسابيع من بدء الاحتلال عملية عسكرية برية في مدينة رفح، ما أدى إلى إغلاق معبر رفح البري الذي يصل القطاع بمصر منذ 7 مايو/أيار الحالي بعد أن سيطرت القوات الإسرائيلية على الجانب الفلسطيني منه، وبالتالي توقف دخول المساعدات عن طريق البر، بدأ أن إسرائيل ومن خلفها الولايات المتحدة قد سلّمتا بحتمية الخيار البري لإدخال المساعدات، على قلّتها، إلى القطاع، هو ما دفع الرئيس الأميركي جو بايدن إلى الدفع نحو تجاوز عقدة معبر رفح، وذلك عبر الاتفاق مع مصر على دخول المساعدات المتكدسة عند حدودها عبر معبر كرم أبو سالم الإسرائيلي في جنوب قطاع غزة، لكن هذا الاتفاق واجه أول اختبار له أمس الأحد، إذ أفيد بأن الشاحنات المصرية المحملة بالمساعدات، كانت، حتى ساعات بعد ظهر أمس، تصطف داخل معبر كرم أبو سالم الإسرائيلي من دون تفريغها، وأن الاحتلال أعاد الشاحنات الفلسطينية التي كان يفترض أن تنقل المساعدات من المعبر إلى طريق البر، وترفض مصر إعادة فتح جانبها داخل غزة. وترفض مصر إعادة فتح جانبها من معبر رفح البري، الذي كان يشكل نقطة الدخول الرئيسية للإغاثة الإنسانية وبعض الإمدادات التجارية، حتى تعود السيطرة عليه من جانب غزة إلى الفلسطينيين، لكنها وافقت على تحويل حركة المرور مؤقتاً عبر معبر كرم أبو سالم الإسرائيلي، وذلك بعد مكالمة هاتفية بين بايدن والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي. وستظهر الأيام المقبلة مدى جدية الاحتلال في السماح بتدفق المساعدات عبر معبر كرم أبو سالم، إن كان الاتفاق تتضمن «أربع شاحنات تحمل وقوداً». من جهته، قال خالد زايد، رئيس الهلال الأحمر المصري في العريش إلى حيث يصل الجزء الأكبر من المساعدات المخصصة للقطاع الفلسطيني المحاصر، لوكالة فرانس برس، إنه من المتوقع أن تدخل نحو 200 شاحنة مساعدات، منها أربع شاحنات وقود، إلى قطاع غزة عبر معبر كرم أبو سالم اليوم الأحد. وكان البيت الأبيض أعلن، يوم الجمعة الماضي، أن الرئيس المصري تعهد بإدخال مكالمة هاتفية مع بايدن بـ«السماح للأمم المتحدة عبر معبر كرم أبو سالم». وتخضع جميع المساعدات من مصر لتفتيش صارم من قبل السلطات الإسرائيلية، ويجري توزيعها عبر الأمم المتحدة. من جهتها، قالت الرئاسة المصرية يومها إن مصر والولايات المتحدة اتفقتا على إرسال المساعدات عبر معبر كرم أبو سالم لحين اتخاذ ترتيبات قانونية لإعادة فتح معبر رفح من الجانب الفلسطيني. كما أعلنت الرئاسة الفلسطينية، يومها، أنها اتفقت مع مصر بشأن إدخال المساعدات الإنسانية إلى غزة من خلال معبر كرم أبو سالم، بشكل مؤقت، وذلك إلى حين الاتفاق على تشغيل الجانب الفلسطيني لمعبر رفح.

وتظهر الأرقام الأممية حجم الكارثة الإنسانية في قطاع غزة التي تفاقمت منذ بدء الاحتلال العملية البرية في 6 مايو، إذ قال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للمنظمة الأممية (أوتشا)، في بيان قبل أيام، إنه منذ بدء العمليات العسكرية الإسرائيلية في رفح في 7 مايو «كان دخول المساعدة إلى غزة محدوداً جداً». وأضاف المكتب الأممي أنه بين 7 و23 مايو «دخلت 906 شاحنات فقط تحمل مساعدات إنسانية إلى غزة عبر مجمل نقاط الدخول العاملة، بينها 143 عبر معبر كرم أبو سالم و62 عبر إيريز و604 عبر إيريز الغربي و97 انطلاقاً من الرصيف العائم (الذي شيّدته أميركا)». ولا يحصي المكتب وصول شاحنات القطاع الخاص التي تعبر كرم أبو سالم وتحظى بأولوية لدى الإسرائيليين، بحسب المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) فيليب لازاريني. كذلك، لا يحصي المكتب السلع «التي توضع عشرات القناة «12» العبرية، أول من أمس السبت، عن انفصال جزء من ميناء غزة العائم على سواحل قطاع غزة وووصله إلى شاطئ مدينة أسدود في الأراضي الفلسطينية المحتلة من جراء الأمواج القوية. ولم يحقق الميناء العائم الأهداف المرجوة منه، إذ تفاقمت خلال الأسابيع الماضية الكارثة الإنسانية في القطاع. وبالنسبة للمغزيين، تقلّص حجم المساعدات المقدمة من أونروا وبرنامج الأغذية العالمي، خصوصاً للنازحين الحاصلين على ما يسمى «الكابونة اليومية»، كذلك تقلصت منذ أسبوعين إعداد المعلبات الغذائية الجاهزة التي كان يتسلمها غزّيون. كما لم يحصل عدد كبير من الغزيين على الخيام التي ينتظرون تزويدهم بها في ظل نقص حاد فيها، ما جعل عشرات الآلاف بلا مأوى منذ نزوحهم من رفح عقب بدء الاحتلال العملية العسكرية البرية في المنطقة. وفي السياق، أوضح دوجاريك أنه في الأيام الأولى من عمليات التسليم عبر الميناء، أخذ سكان يائسون حمولات بعض الشاحنات المتجهة إلى المستودعات، لكن الوضع استقر الآن. وأنهت الولايات المتحدة إقامة هذا الرصيف بعد إعلان بشأنه أصدره الرئيس جو بايدن في مارس/آذار الماضي. وكان الهدف المعلن منه هو تعويض القيود التي فرضتها إسرائيل على إيصال المساعدات إلى قطاع غزة من طريق البر، لكن هذه المهمة اصطدمت بعراقيل عدة.

وفيما أوضحت القيادة المركزية في الجيش الأميركي «سنتكوم» أنه جرى تسليم 1005 أطنان مترية من المساعدات عبر البحر إلى نقطة النقل الشاطئية اعتباراً من يوم الجمعة الماضي، مع نقل 903 أطنان مترية من نقطة النقل إلى مستودعات الأمم المتحدة، أقرت، أول من أمس السبت، بأن أربع سفن تابعة للجيش الأميركي تدعم عمل الرصيف العائم، لإيصال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، جنحت وسط الأمواج العاتية، وأن جهود سحبها جارية. وجاء الإقرار الأميركي بعدما كشفت القناة «12» العبرية، أول من أمس السبت، عن انفصال جزء من ميناء غزة العائم على سواحل قطاع غزة ووصوله إلى شاطئ مدينة أسدود في الأراضي الفلسطينية المحتلة من جراء الأمواج القوية. ولم يحقق الميناء العائم الأهداف المرجوة منه، إذ تفاقمت خلال الأسابيع الماضية الكارثة الإنسانية في القطاع. وبالنسبة للمغزيين، تقلّص حجم المساعدات المقدمة من أونروا وبرنامج الأغذية العالمي، خصوصاً للنازحين الحاصلين على ما يسمى «الكابونة اليومية»، كذلك تقلصت منذ أسبوعين إعداد المعلبات الغذائية الجاهزة التي كان يتسلمها غزّيون. كما لم يحصل عدد كبير من الغزيين على الخيام التي ينتظرون تزويدهم بها في ظل نقص حاد فيها، ما جعل عشرات الآلاف بلا مأوى منذ نزوحهم من رفح عقب بدء الاحتلال العملية العسكرية البرية في المنطقة. وفي السياق، أوضح دوجاريك أنه في الأيام الأولى من عمليات التسليم عبر الميناء، أخذ سكان يائسون حمولات بعض الشاحنات المتجهة إلى المستودعات، لكن الوضع استقر الآن. وأنهت الولايات المتحدة إقامة هذا الرصيف بعد إعلان بشأنه أصدره الرئيس جو بايدن في مارس/آذار الماضي. وكان الهدف المعلن منه هو تعويض القيود التي فرضتها إسرائيل على إيصال المساعدات إلى قطاع غزة من طريق البر، لكن هذه المهمة اصطدمت بعراقيل عدة.

وفيما أوضحت القيادة المركزية في الجيش الأميركي «سنتكوم» أنه جرى تسليم 1005 أطنان مترية من المساعدات عبر البحر إلى نقطة النقل الشاطئية اعتباراً من يوم الجمعة الماضي، مع نقل 903 أطنان مترية من نقطة النقل إلى مستودعات الأمم المتحدة، أقرت، أول من أمس السبت، بأن أربع سفن تابعة للجيش الأميركي تدعم عمل الرصيف العائم، لإيصال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، جنحت وسط الأمواج العاتية، وأن جهود سحبها جارية. وجاء الإقرار الأميركي بعدما كشفت القناة «12» العبرية، أول من أمس السبت، عن انفصال جزء من ميناء غزة العائم على سواحل قطاع غزة ووصوله إلى شاطئ مدينة أسدود في الأراضي الفلسطينية المحتلة من جراء الأمواج القوية. ولم يحقق الميناء العائم الأهداف المرجوة منه، إذ تفاقمت خلال الأسابيع الماضية الكارثة الإنسانية في القطاع. وبالنسبة للمغزيين، تقلّص حجم المساعدات المقدمة من أونروا وبرنامج الأغذية العالمي، خصوصاً للنازحين الحاصلين على ما يسمى «الكابونة اليومية»، كذلك تقلصت منذ أسبوعين إعداد المعلبات الغذائية الجاهزة التي كان يتسلمها غزّيون. كما لم يحصل عدد كبير من الغزيين على الخيام التي ينتظرون تزويدهم بها في ظل نقص حاد فيها، ما جعل عشرات الآلاف بلا مأوى منذ نزوحهم من رفح عقب بدء الاحتلال العملية العسكرية البرية في المنطقة. وفي السياق، قال عضو لجنة الطوارئ الإنسانية في غزة، الأخصائي الاجتماعي محمد أبو العطا، وهو من ضمن القائمين على توزيع والتخطيط لمسار المساعدات الغذائية والصحية، في حديث مع «العربي الجديد»، إنه «لا يشعر بأي آمال قريبة لتحسن حالة المساعدات الإنسانية من دون فتح معبر رفح البري، في ظل حاجة الغزيين والمرضى والجرحى على وجه التحديد للسفر وكذلك لتقليص ساعات فحص المساعدات الإنسانية التي تدخل إلى القطاع». ولفت إلى أنه «في الأشهر الأخيرة، كانت المساعدات عبر معبر رفح تأخذ من ساعة إلى ساعتين للفحص الأمني حتى يقومون بإدخالها إلى الجانب الفلسطيني ثم فرزها، بينما المساعدات التي تدخل من جهة إسرائيل كانت تخضع لتدقيق أمني يصل إلى ما يزيد عن يوم، خصوصاً الشاحنات التي كانت متجهة لأونروا وبرنامج الأغذية العالمي». كما لفت إلى مخاوف بشأن ضمان الجانب الإسرائيلي في ما يتعلق باستمرار إدخال المساعدات عبر معبر كرم أبو سالم، مبدياً هواجسه من لجوء الاحتلال إلى اعتباره ورقة ضغط سياسية عندما يتعلّق الأمر بملف المفاوضات أو ورقة تهديد لعدم إطلاق الفصائل صواريخ من قطاع غزة إلى الأراضي المحتلة. وبخصوص الممر البحري، قال أبو العطا إن «عملية نقل المساعدات كما رأيناها بطيئة على الجانب البحري وبنفس السياسة الإسرائيلية التي تتضمن رقابة وفحص السفن في ميناء أسدود المحتل، لذا لن يتغير الأمر إلا في حال فُتح معبر رفح»، معتبراً أن «السياسة الحالية هي إبقاء الحال على ما هي عليه وليست لحل المشكلة». من جانبه، قال مدير جمعية أجيال للإبداع والتطوير عبد الله شرشرة، لـ«العربي الجديد»، إن إغلاق المعابر أثر بالسلب على العمل الإنساني الإغاثي، إذ لم تعد المؤسسات الإنسانية قادرة طوال فترة الإغلاق على ممارسة عملها نظراً لعدم وجود منافذ برية، علاوة على ارتفاع تكلفة المواد الغذائية اللازمة لتوزيع الطرود على الأسر المحتاجة. ولفت إلى أن الميناء الأميركي والمعابر البرية الموجودة لا تفي بالغرض، ويجب أن تكون هناك توسعة في المعابر من أجل تمكين الجهات الإنسانية والإغاثية من أن تستورد وتدخل البضائع والمواد التي تحتاجها في عملها.

أما الشاب محمد المدهون، وهو أحد المبادرين في مجال العمل الإنساني، فاعتبر في حديث مع «العربي الجديد» أن إغلاق المعابر أسهم في شل العمل الإنساني نظراً لشح المواد المتوفرة في السوق، وزاد من الأسعار وهو ما انعكس بالسلب. وشدد على أن إغلاق معبر رفح البري وبوابة صلاح الدين (المخادية لمعبر رفح البري والتي تدخل منها بضائع التجار) انعكس سلباً على مختلف مناحي الحياة وعزز من تجويع الفلسطينيين في القطاع. وأشار إلى أن الكثير من السلع والأدوية التي كانت مبادرته تعمل على توزيعها لم تعد تصل إلى القطاع. ولفت المدهون إلى أن الميناء الأميركي عمله محدود للغاية وتبدو أهدافه سياسية أكثر من كونها إغاثية، وهو أمر يعرقل العمل الإغاثي نظراً لشح الكميات التي يسمح لها بالوصول عبره إلى القطاع عند مقارنته بالمعابر البرية مثل رفح وكرم أبو سالم. وأشار إلى أن المطلوب بشكل واضح هو فتح المعابر البرية وزيادة كميات الشاحنات التي يسمح لها بالوصول إلى القطاع، إذ عندها يمكن للعمل الإنساني والإغاثي أن يزيد من وتيرة الخدمات المقدمة لمئات الآلاف من الأسر المحتاجة في ظل الحرب. في هذه الأثناء، برزت مخاوف لدى مراقبين في مصر من أن يكون إدخال المساعدات عبر معبر كرم أبو سالم، بموجب اتفاق جديد لتجاوز معبر رفح مع مصر، حسماً من الدور المصري في الأزمة الحالية، ودورها تجاه القضية الفلسطينية بشكل عام، بالنظر إلى أن معبر رفح كان المنفذ الوحيد لقطاع غزة مع العالم الخارجي، قبل إنشاء الرصيف البحري المؤقت على سواحل القطاع، وهو ما أثار حفيظة مصر.

الكاتب والمحلل في الشؤون الأوروبية والدولية حسام شاكر قال، في حديث مع «العربي الجديد»، إنه «يظهر من جديد أن القاهرة غائبة عن أن تكون طرفاً فعالاً في إدارة الموقف، وهذا تأكد بعد أوامر محكمة العدل الدولية الخاصة برفح، حيث لم تقم مصر بأي تصرف استغلالاً لهذا القرار باتجاه يحرج الاحتلال، كما أنها لم ترد على ادعاءات الاحتلال بأنها من تغلق معبر رفح، ولم تنفذ قرار القمة الإسلامية العربية الطارئة في الرياض في الحادي عشر نوفمبر/تشرين الثاني الماضي الداعي لكسر الحصار». واعتبر أن القاهرة «بقيت ملتزمة بسياسة الإغلاق الشامل والمنع والحصار المطبق التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي، من دون أن تتصرف بشكل يتناسب مع وزنها وحجمها وإمكانياتها ومصالحها أيضاً، كما أن القاهرة تلقت إهانات موجعة من الجانب الإسرائيلي مع بدء عملية عسكرية في رفح تحديداً ورفع العلم الإسرائيلي عند المعبر، ثم احتلال محور فيلادلفيا صلاح الدين في رفح، وهذا كله لم يقابل برد مصري».

من جهته، أشار المساعد السابق لوزير الخارجية المصري السفير عبد الله الأشعل إلى أن «مصر قادرة على إيصال المساعدات إلى قطاع غزة حتى لو رفضت إسرائيل ذلك»، معتبراً في حديث لـ«العربي الجديد» أن القاهرة «تمتلك أوراقاً سياسية ودبلوماسية وعسكرية كافية لإيصال هذه المساعدات». وأوضح الأشعل أن مصر، «حال تبنيها موقفاً أكثر إصراراً على إدخال المساعدات، ستجد دعماً إقليمياً ودولياً، حتى من قوى غربية حريصة على عدم المساس بمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية». وبيّن أن مصر «تستطيع الاستفادة من الغضب الدولي تجاه إسرائيل والتعاون مع منظمات أممية لإدخال المساعدات بشكل يُعجز إسرائيل عن الرفض ولا يخل بالتزامات مصر ورفضها احتلال معبر رفح وإجزاء من ممر فيلادلفيا». من جهته، قال المساعد السابق لوزير الخارجية المصري السفير رخا أحمد حسن، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «من أسباب نقل مرور المساعدات مؤقتاً إلى معبر كرم أبو سالم المساهمة في إدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، إلى أن يُعاد فتح معبر رفح، حيث جرى الاتفاق على أن تسلم المساعدات إلى الأمم المتحدة وليس إلى إسرائيل، وأن تعود التعاملات في معبر رفح عند فتحه وفقاً لاتفاقية المعابر 2005 التي تقضي بأن يكون المسؤول في قطاع غزة هو الفلسطينيون وليس قوات الاحتلال الإسرائيلي، وأنه يتعين انسحاب القوات الإسرائيلية من محور صلاح الدين (فيلادلفيا) لتأمين دخول المساعدات وخروج الجرحى والمصابين الفلسطينيين للعلاج في مصر». وأضاف حسن أنه «يجرى حالياً بحث ترتيبات عودة معبر رفح للعمل، خصوصاً بعد أن ثبت أن الميناء الأميركي العائم ليس فعالاً، ولا يمكن أن يغني بأي حال عن المعابر البرية لإدخال المساعدات الإنسانية، وبكميات كافية لسكان قطاع غزة المهددين بحدوث مجاعة».

إلى ذلك، رأى الخبير الاستراتيجي العقيد حاتم صابر، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «رسالة الرئيس السيسي لبايدن واضحة، ومفادها أن مصر لن تقف متفوقة الإيدي تجاه المأساة الإنسانية في قطاع غزة، تأتي ترجمة لقرار استراتيجي مصري رافض تماماً احتلال إسرائيل لمعبر رفح وسيطرتها على أجزاء من ممر فيلادلفيا، وهو ما يتجاوز جميع الخطوط الحمراء». وشدد صابر على أن مصر «تمتلك الوسائل اللازمة لإدخال المساعدات إلى غزة بكل الطرق خلال المرحلة المقبلة، سواء بحراً أو براً أو جواً».

بدات الشاحنات أمس بالدخول إلى معبر كرم ابو سالم

تريد مصر عودة السيطرة الفلسطينية على معبر رفح من جهة غزة

شاحنات قرب الحدود المصرية الفلسطينية أمس تنتظر لدخول معبر كرم أبو سالم (علي مصطفى/Getty)

التابع للمنظمة الأممية (أوتشا)، في بيان قبل أيام، إنه منذ بدء العمليات العسكرية الإسرائيلية في رفح في 7 مايو «كان دخول المساعدة إلى غزة محدوداً جداً». وأضاف المكتب الأممي أنه بين 7 و23 مايو «دخلت 906 شاحنات فقط تحمل مساعدات إنسانية إلى غزة عبر مجمل نقاط الدخول العاملة، بينها 143 عبر معبر كرم أبو سالم و62 عبر إيريز و604 عبر إيريز الغربي و97 انطلاقاً من الرصيف العائم (الذي شيّدته أميركا)». ولا يحصي المكتب وصول شاحنات القطاع الخاص التي تعبر كرم أبو سالم وتحظى بأولوية لدى الإسرائيليين، بحسب المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) فيليب لازاريني. كذلك، لا يحصي المكتب السلع «التي توضع عشرات القناة «12» العبرية، أول من أمس السبت، عن انفصال جزء من ميناء غزة العائم على سواحل قطاع غزة ووصوله إلى شاطئ مدينة أسدود في الأراضي الفلسطينية المحتلة من جراء الأمواج القوية. ولم يحقق الميناء العائم الأهداف المرجوة منه، إذ تفاقمت خلال الأسابيع الماضية الكارثة الإنسانية في القطاع. وبالنسبة للمغزيين، تقلّص حجم المساعدات المقدمة من أونروا وبرنامج الأغذية العالمي، خصوصاً للنازحين الحاصلين على ما يسمى «الكابونة اليومية»، كذلك تقلصت منذ أسبوعين إعداد المعلبات الغذائية الجاهزة التي كان يتسلمها غزّيون. كما لم يحصل عدد كبير من الغزيين على الخيام التي ينتظرون تزويدهم بها في ظل نقص حاد فيها، ما جعل عشرات الآلاف بلا مأوى منذ نزوحهم من رفح عقب بدء الاحتلال العملية العسكرية البرية في المنطقة. وفي السياق، أوضح دوجاريك أنه في الأيام الأولى من عمليات التسليم عبر الميناء، أخذ سكان يائسون حمولات بعض الشاحنات المتجهة إلى المستودعات، لكن الوضع استقر الآن. وأنهت الولايات المتحدة إقامة هذا الرصيف بعد إعلان بشأنه أصدره الرئيس جو بايدن في مارس/آذار الماضي. وكان الهدف المعلن منه هو تعويض القيود التي فرضتها إسرائيل على إيصال المساعدات إلى قطاع غزة من طريق البر، لكن هذه المهمة اصطدمت بعراقيل عدة.

وفيما أوضحت القيادة المركزية في الجيش الأميركي «سنتكوم» أنه جرى تسليم 1005 أطنان مترية من المساعدات عبر البحر إلى نقطة النقل الشاطئية اعتباراً من يوم الجمعة الماضي، مع نقل 903 أطنان مترية من نقطة النقل إلى مستودعات الأمم المتحدة، أقرت، أول من أمس السبت، بأن أربع سفن تابعة للجيش الأميركي تدعم عمل الرصيف العائم، لإيصال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، جنحت وسط الأمواج العاتية، وأن جهود سحبها جارية. وجاء الإقرار الأميركي بعدما كشفت القناة «12» العبرية، أول من أمس السبت، عن انفصال جزء من ميناء غزة العائم على سواحل قطاع غزة ووصوله إلى شاطئ مدينة أسدود في الأراضي الفلسطينية المحتلة من جراء الأمواج القوية. ولم يحقق الميناء العائم الأهداف المرجوة منه، إذ تفاقمت خلال الأسابيع الماضية الكارثة الإنسانية في القطاع. وبالنسبة للمغزيين، تقلّص حجم المساعدات المقدمة من أونروا وبرنامج الأغذية العالمي، خصوصاً للنازحين الحاصلين على ما يسمى «الكابونة اليومية»، كذلك تقلصت منذ أسبوعين إعداد المعلبات الغذائية الجاهزة التي كان يتسلمها غزّيون. كما لم يحصل عدد كبير من الغزيين على الخيام التي ينتظرون تزويدهم بها في ظل نقص حاد فيها، ما جعل عشرات الآلاف بلا مأوى منذ نزوحهم من رفح عقب بدء الاحتلال العملية العسكرية البرية في المنطقة. وفي السياق، قال عضو لجنة الطوارئ الإنسانية في غزة، الأخصائي الاجتماعي محمد أبو العطا، وهو من ضمن القائمين على توزيع والتخطيط لمسار المساعدات الغذائية والصحية، في حديث مع «العربي الجديد»، إنه «لا يشعر بأي آمال قريبة لتحسن حالة المساعدات الإنسانية من دون فتح معبر رفح البري، في ظل حاجة الغزيين والمرضى والجرحى على وجه التحديد للسفر وكذلك لتقليص ساعات فحص المساعدات الإنسانية التي تدخل إلى القطاع». ولفت إلى أنه «في الأشهر الأخيرة، كانت المساعدات عبر معبر رفح تأخذ من ساعة إلى ساعتين للفحص الأمني حتى يقومون بإدخالها إلى الجانب الفلسطيني ثم فرزها، بينما المساعدات التي تدخل من جهة إسرائيل كانت تخضع لتدقيق أمني يصل إلى ما يزيد عن يوم، خصوصاً الشاحنات التي كانت متجهة لأونروا وبرنامج الأغذية العالمي». كما لفت إلى مخاوف بشأن ضمان الجانب الإسرائيلي في ما يتعلق باستمرار إدخال المساعدات عبر معبر كرم أبو سالم، مبدياً هواجسه من لجوء الاحتلال إلى اعتباره ورقة ضغط سياسية عندما يتعلّق الأمر بملف المفاوضات أو ورقة تهديد لعدم إطلاق الفصائل صواريخ من قطاع غزة إلى الأراضي المحتلة. وبخصوص الممر البحري، قال أبو العطا إن «عملية نقل المساعدات كما رأيناها بطيئة على الجانب البحري وبنفس السياسة الإسرائيلية التي تتضمن رقابة وفحص السفن في ميناء أسدود المحتل، لذا لن يتغير الأمر إلا في حال فُتح معبر رفح»، معتبراً أن «السياسة الحالية هي إبقاء الحال على ما هي عليه وليست لحل المشكلة». من جانبه، قال مدير جمعية أجيال للإبداع والتطوير عبد الله شرشرة، لـ«العربي الجديد»، إن إغلاق المعابر أثر بالسلب على العمل الإنساني الإغاثي، إذ لم تعد المؤسسات الإنسانية قادرة طوال فترة الإغلاق على ممارسة عملها نظراً لعدم وجود منافذ برية، علاوة على ارتفاع تكلفة المواد الغذائية اللازمة لتوزيع الطرود على الأسر المحتاجة. ولفت إلى أن الميناء الأميركي والمعابر البرية الموجودة لا تفي بالغرض، ويجب أن تكون هناك توسعة في المعابر من أجل تمكين الجهات الإنسانية والإغاثية من أن تستورد وتدخل البضائع والمواد التي تحتاجها في عملها.

أما الشاب محمد المدهون، وهو أحد المبادرين في مجال العمل الإنساني، فاعتبر في حديث مع «العربي الجديد» أن إغلاق المعابر أسهم في شل العمل الإنساني نظراً لشح المواد المتوفرة في السوق، وزاد من الأسعار وهو ما انعكس بالسلب. وشدد على أن إغلاق معبر رفح البري وبوابة صلاح الدين (المخادية لمعبر رفح البري والتي تدخل منها بضائع التجار) انعكس سلباً على مختلف مناحي الحياة وعزز من تجويع الفلسطينيين في القطاع. وأشار إلى أن الكثير من السلع والأدوية التي كانت مبادرته تعمل على توزيعها لم تعد تصل إلى القطاع. ولفت المدهون إلى أن الميناء الأميركي عمله محدود للغاية وتبدو أهدافه سياسية أكثر من كونها إغاثية، وهو أمر يعرقل العمل الإغاثي نظراً لشح الكميات التي يسمح لها بالوصول عبره إلى القطاع عند مقارنته بالمعابر البرية مثل رفح وكرم أبو سالم. وأشار إلى أن المطلوب بشكل واضح هو فتح المعابر البرية وزيادة كميات الشاحنات التي يسمح لها بالوصول إلى القطاع، إذ عندها يمكن للعمل الإنساني والإغاثي أن يزيد من وتيرة الخدمات المقدمة لمئات الآلاف من الأسر المحتاجة في ظل الحرب. في هذه الأثناء، برزت مخاوف لدى مراقبين في مصر من أن يكون إدخال المساعدات عبر معبر كرم أبو سالم، بموجب اتفاق جديد لتجاوز معبر رفح مع مصر، حسماً من الدور المصري في الأزمة الحالية، ودورها تجاه القضية الفلسطينية بشكل عام، بالنظر إلى أن معبر رفح كان المنفذ الوحيد لقطاع غزة مع العالم الخارجي، قبل إنشاء الرصيف البحري المؤقت على سواحل القطاع، وهو ما أثار حفيظة مصر.

الكاتب والمحلل في الشؤون الأوروبية والدولية حسام شاكر قال، في حديث مع «العربي الجديد»، إنه «يظهر من جديد أن القاهرة غائبة عن أن تكون طرفاً فعالاً في إدارة الموقف، وهذا تأكد بعد أوامر محكمة العدل الدولية الخاصة برفح، حيث لم تقم مصر بأي تصرف استغلالاً لهذا القرار باتجاه يحرج الاحتلال، كما أنها لم ترد على ادعاءات الاحتلال بأنها من تغلق معبر رفح، ولم تنفذ قرار القمة الإسلامية العربية الطارئة في الرياض في الحادي عشر نوفمبر/تشرين الثاني الماضي الداعي لكسر الحصار». واعتبر أن القاهرة «بقيت ملتزمة بسياسة الإغلاق الشامل والمنع والحصار المطبق التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي، من دون أن تتصرف بشكل يتناسب مع وزنها وحجمها وإمكانياتها ومصالحها أيضاً، كما أن القاهرة تلقت إهانات موجعة من الجانب الإسرائيلي مع بدء عملية عسكرية في رفح تحديداً ورفع العلم الإسرائيلي عند المعبر، ثم احتلال محور فيلادلفيا صلاح الدين في رفح، وهذا كله لم يقابل برد مصري».

من جهته، أشار المساعد السابق لوزير الخارجية المصري السفير عبد الله الأشعل إلى أن «مصر قادرة على إيصال المساعدات إلى قطاع غزة حتى لو رفضت إسرائيل ذلك»، معتبراً في حديث لـ«العربي الجديد» أن القاهرة «تمتلك أوراقاً سياسية ودبلوماسية وعسكرية كافية لإيصال هذه المساعدات». وأوضح الأشعل أن مصر، «حال تبنيها موقفاً أكثر إصراراً على إدخال المساعدات، ستجد دعماً إقليمياً ودولياً، حتى من قوى غربية حريصة على عدم المساس بمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية». وبيّن أن مصر «تستطيع الاستفادة من الغضب الدولي تجاه إسرائيل والتعاون مع منظمات أممية لإدخال المساعدات بشكل يُعجز إسرائيل عن الرفض ولا يخل بالتزامات مصر ورفضها احتلال معبر رفح وإجزاء من ممر فيلادلفيا». من جهته، قال المساعد السابق لوزير الخارجية المصري السفير رخا أحمد حسن، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «من أسباب نقل مرور المساعدات مؤقتاً إلى معبر كرم أبو سالم المساهمة في إدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، إلى أن يُعاد فتح معبر رفح، حيث جرى الاتفاق على أن تسلم المساعدات إلى الأمم المتحدة وليس إلى إسرائيل، وأن تعود التعاملات في معبر رفح عند فتحه وفقاً لاتفاقية المعابر 2005 التي تقضي بأن يكون المسؤول في قطاع غزة هو الفلسطينيون وليس قوات الاحتلال الإسرائيلي، وأنه يتعين انسحاب القوات الإسرائيلية من محور صلاح الدين (فيلادلفيا) لتأمين دخول المساعدات وخروج الجرحى والمصابين الفلسطينيين للعلاج في مصر». وأضاف حسن أنه «يجرى حالياً بحث ترتيبات عودة معبر رفح للعمل، خصوصاً بعد أن ثبت أن الميناء الأميركي العائم ليس فعالاً، ولا يمكن أن يغني بأي حال عن المعابر البرية لإدخال المساعدات الإنسانية، وبكميات كافية لسكان قطاع غزة المهددين بحدوث مجاعة».

إلى ذلك، رأى الخبير الاستراتيجي العقيد حاتم صابر، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «رسالة الرئيس السيسي لبايدن واضحة، ومفادها أن مصر لن تقف متفوقة الإيدي تجاه المأساة الإنسانية في قطاع غزة، تأتي ترجمة لقرار استراتيجي مصري رافض تماماً احتلال إسرائيل لمعبر رفح وسيطرتها على أجزاء من ممر فيلادلفيا، وهو ما يتجاوز جميع الخطوط الحمراء». وشدد صابر على أن مصر «تمتلك الوسائل اللازمة لإدخال المساعدات إلى غزة بكل الطرق خلال المرحلة المقبلة، سواء بحراً أو براً أو جواً».

أجهزة السلطة تقتل فلسطينياً في طولكرم

قُتل مواطن فلسطيني على يد الأجهزة الأمنية الفلسطينية في طولكرم، شمالي الضفة الغربية المحتلة، مساء السبت، من دون اتضاح السبب، وذلك في مقابل استمرار اقتحامات الاحتلال ومستوطنيه في أنحاء من الضفة

رام الله ـ **العربي الجديد**

قتلت الأجهزة الأمنية الفلسطينية شاباً فلسطينياً، مساء أول من أمس السبت، بعد إطلاق الرصاص عليه خلال قيادته مركبته على أطراف مدينة طولكرم، شمالي الضفة الغربية المحتلة. وقال شهود عيان لـ«العربي الجديد»، إن «عناصر من الأجهزة الأمنية أطلقت النار على الشاب محمد أحمد الخطيب، وهو من سكان مخيم نور شمس للاجئين الفلسطينيين بطولكرم، ما أدى إلى إصابته بجراح بالغة الخطورة، وقد تم نقله إلى المستشفى الحكومي في المدينة، إلا أنه فارق الحياة». وأشارت المعلومات إلى أن «الخطيب كان يقود مركبة قانونية ومرخصة، ولم يكن هناك ما يستوجب إطلاق النار». من جهته، أعلن محافظ طولكرم مصطفى طقاطقة، مساء السبت، تشكيل لجنة تحقيق حول ملابسات الحادث الذي أودى بحياة الخطيب. وأوضح أنه «سيتم إطلاع ذوي الخطيب وعموم المواطنين بما جرى». ولم يصدر أي بيان رسمي من الأمن الفلسطيني حول ما جرى. وجاء الحادث بعد ساعات من انتشار مقطع مصور لمحافظ جنين كمال أبو الرب، كشف فيه أنه أعطى تعليمات للأجهزة الأمنية الفلسطينية لـ«قتل أي شخص يتطاول على عناصرها». وقال: «قلت لهم اللي بمد أيده عليكم، طخوه برأسه». وهو ما رأى فيه مراقبون نهجاً جديداً للسلطة ورخصة لقتل أي مواطن مخالف للتعليمات أو حتى مجرد التوقف عند حاجز عسكري نصبته السلطة. وارتفع بذلك عدد القتلى الفلسطينيين برصاص الأجهزة الأمنية الفلسطينية إلى عشرة منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، نصفهم من المقاومين.

بدوره، اعتقل الاحتلال الإسرائيلي، أمس الأحد، عضوي فرقة إنشاد عقب مداهمة منزليهما في قرية مادما، جنوبي نابلس، شمالي الضفة الغربية المحتلة. وقال عضو مجلس قروي مادما حازم نصار لـ«العربي الجديد»، إن «قوات الاحتلال اقتحمت قرية مادما واعتقلت الأسيرين المحررين احمد فؤاد قط وأدهم عاطف زيادة، إضافة إلى مداهمة عدة منازل وسط تفتيش وتحقيق ميداني». من جانبها، أكدت مصادر عائلية لـ«العربي الجديد» أن «الأجهزة الأمنية الفلسطينية اعتقلتهما قبل نحو أسبوعين مع أعضاء فرقتهما الإنشادية، خلال خروجهم من جامعة النجاح بمدينة نابلس، عقب الانتهاء من إحياء حفل تأبيني للشهداء أقامته الكتل الطلابية في الجامعة، وتمت مصادرة معدات الفرقة، وأعتقالهم مدة أربعة أيام».

الوقفة الأسبوعية الخامسة في طمرة تطالب بتحرير جثمان دقة

وواصلت شرطة الاحتلال ملاحقتها الناشطين السياسيين من شفاعمرو، الذين اعلنوا مشاركتهم في وقفة احتجاجية للمطالبة بتحرير جثمان الشهيد الأسير وليد دقة من باقة الغربية، الذي استشهد نتيجة سياسة الإهمال الطبي ورغم انتهاء مدة أسره الفعلية. وكان من المفترض تنظيم الوقفة في شفاعمرو، مساء السبت، إلا أنه تقرر نقلها إلى طمرة بسبب تضييقات الشرطة ضد اعضاء حملة إطلاق سراح جثمان دقة. واعتقالها للناشطين مراد حداد ومحمود حصري من شفاعم

تقرير

واصل الرئيس التونسي قيس سعيّد مسلسل إقالاته لوزراء ومسؤولين رسميين، وآخرهم وزيرا الداخلية كمال الفقي، والشؤون الاجتماعية مالك الزاهي، مساء أول من أمس السبت، في خطوة رآها بعض المراقبين بأنها «ترتيبات تسبق الانتخابات الرئاسية التونسية»

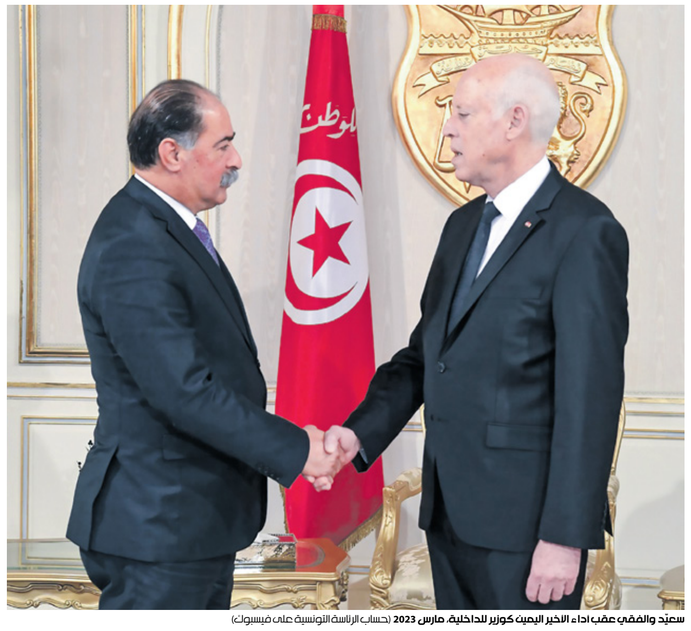
سعيّد والفقي عقب اداء الاخير اليمين كوزير للداخلية، مارس 2023 (حساب الرئاسة التونسية على فيسبوك)

إقالات قيس سعيّد

ترتيبات تسبق الانتخابات الرئاسية التونسية؟

احتجاجات العاصمة

جاءت تعديلات الرئيس التونسي قيس سعيّد، إجراء تعديل جزئي على الحكومة، مساء أول من أمس السبت، غير بمقتضاه وزيري الداخلية كمال الفقي، والشؤون الاجتماعية مالك الزاهي، عدة ردود، إذ وضع مراقبون الإقالات في سياق التمهيد لمرحلة الانتخابات الرئاسية التونسية، بينما عدّها آخرون محاولة لتهدئة الأوضاع في تونس، بعد تصاعد موجة الاحتجاجات بسبب كثرة الملاحقات والمحاكمات التي تواترت في الأسابيع الأخيرة، وتوسع دائرة المنتقدين داخل البلاد. وعُيّن خالد النوري خلفاً للفقي، وكمال المدوري خلفاً للزاهي، كما عُيّن سفيان بن الصادق، كاتب دولة لدى وزير الداخلية مكلفاً بالأمن الوطني. وكان سعيّد

تونس ـ سمحة بركات

أثار قرار الرئيس التونسي قيس سعيّد، إجراء تعديل جزئي على الحكومة، مساء أول من أمس السبت، غير بمقتضاه وزيري الداخلية كمال الفقي، والشؤون الاجتماعية مالك الزاهي، بين المقالين في حكومتي بودن والحشاني، وزير الخارجية عثمان الجرندي، ووزير الداخلية توفيق شرف الدين، ووزيرا التعليم محمد علي البوغديري وفتحي السلاوتي، ووزيرة التجارة وتنمية الصادرات فضيلة الرابحي، ووزيرة الصناعة والمناجم والطاقة نائلة نويرة الڤنجي، ووزير النقل ربيع المجيدي، ووزيرة الثقافة حياة قطاط، والمتحدث السابق باسم الحكومة نصر الدين النصيبي، وكاتبة الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية المكلفة بالتعاون الدولي، عايدة حمدي، وعدد كبير من المحافظين. ولم تشمل الإقالات المسؤولين في الحكومة وإطارات الدولة فقط، بل سبقتها إعفاءات واستقالات من بين المستشارين في القصر، أبرزهم نادية عكاشة وعبد الرؤوف بالطبيب. لكن إقالة الفقي والزاهي المفاجئة أثارت الاستغراب، لكونهما من أقرب الشخصيات السياسية إلى سعيّد، ومن المنظّرين لما يسمى بمسار 25 يوليو/ تموز 2021، تاريخ تعليق الرئيس التونسي الدستور وبدء العمل بإجراءات استثنائية تم بمقتضاها حل الحكومة وتعليق البرلمان.

قد أصدر قراراً في مارس/آذار 2023 بتعيين الفقي وزيراً للداخلية خلفاً لتوفيق شرف الدين. وتولى الفقي بين عامي 2021 و2023 منصب والي العاصمة تونس. أما الزاهي فقد شغل منصبه الوزاري منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2021، في حكومة نجلاء بودن. ولم تتوقف سلسلة إقالات سعيّد للمسؤولين منذ سيطرته على الحكم وتحوّله بفعل الدستور الجديد الذي كتبه بنفسه إلى حاكم مطلق، لا ينتظر موافقة برلمان أو سلطة مراقبة، إذ إن النظام السياسي الجديد أصبح نظاماً رئاسياً مطلقاً يُمكّن الرئيس من اتخاذ القرارات من دون انتظار مصادقة أو مباركة أي جهة. وكان سعيّد عيّن نجلاء بودن رئيسة حكومة (أول امرأة تتولى المنصب) في سبتمبر/أيلول 2021، ثم أقالها في أغسطس/آب 2023 وعيّن أحمد الحشاني بدلاً منها. وتتالت سلسلة إقالات الوزراء والمحافظين والكوادر في الدولة. ومن بين المقالين في حكومتي بودن والحشاني، وزير الخارجية عثمان الجرندي، ووزير الداخلية توفيق شرف الدين، ووزيرا التعليم محمد علي البوغديري وفتحي السلاوتي، ووزيرة التجارة وتنمية الصادرات فضيلة الرابحي، ووزيرة الصناعة والمناجم والطاقة نائلة نويرة الڤنجي، ووزير النقل ربيع المجيدي، ووزيرة الثقافة حياة قطاط، والمتحدث السابق باسم الحكومة نصر الدين النصيبي، وكاتبة الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية المكلفة بالتعاون الدولي، عايدة حمدي، وعدد كبير من المحافظين. ولم تشمل الإقالات المسؤولين في الحكومة وإطارات الدولة فقط، بل سبقتها إعفاءات واستقالات من بين المستشارين في القصر، أبرزهم نادية عكاشة وعبد الرؤوف بالطبيب. لكن إقالة الفقي والزاهي المفاجئة أثارت الاستغراب، لكونهما من أقرب الشخصيات السياسية إلى سعيّد، ومن المنظّرين لما يسمى بمسار 25 يوليو/ تموز 2021، تاريخ تعليق الرئيس التونسي الدستور وبدء العمل بإجراءات استثنائية تم بمقتضاها حل الحكومة وتعليق البرلمان.

> علي زرمديني: سعيّد ربما بدأ التمهيد للرئاسيات التونسية
>
> قاسم الغربي: كان سعيّد حمّل الفقي مسؤولية احداثٍ اخيرة

قضية

يُعد تمرير مجلس النواب الأميركي، أخيراً، مشروع قانون الأمل لسورية وإلحاقه بقانون ميزانية الدفاع المقدم لمجلس الشيوخ خطوة ليصبح القانون نافذاً

مشروع قانون الأمل لسورية

خطوة على طريق حصار الأسد وكبح المليشيات

الدوحة ـ عماد كركص

بدا مشروع القانون الأميركي الجديد حيال سورية، والذي أطلق عليه اسم قانون الأمل لسورية، في طريقه للنفاذ، بعد نجاح منظمات وجماعات الضغط السورية بدفع من مشرعين أميركيين في إضافته إلى قانون ميزانية الدفاع الأميركية، من خلال ملحق تعديل قانون تفويض الدفاع الوطني الأميركي المقدم إلى غرفة النواب في الكونغرس. ومن المتوقع إضافة نسخة من الملحق نفسه إلى قانون الدفاع عند تقديمه للتصويت في غرفة الشيوخ في الكونغرس الأميركي. وجاء مشروع القانون الجديد المقدّم من كل من المنظمة السورية للطوارئ (SETF)، و«مواطنون من أجل أميركا آمنة ومستقرة» (C4SSA)، ومنظمة غلوبال جستس، بدعم من النائب جو ويلسون (من الحزب الجمهوري). وحصلت «العربي الجديد» على مسودة المشروع المتضمن مجموعة من الأحكام المتعلقة بسورية، وهي «تطوير استراتيجية لحماية الولايات المتحدة والقوات الأميركية في حامية التنف في سورية (قاعدة للتحالف الدولي عند مثلث الحدود السورية الأردنية العراقية) من تهديد المليشيات المدعومة من إيران، وتنظيم داعش، وروسيا الاتحادية، ونظام الأسد». كما تضمّنت «استمرار وتوسيع التعاون بين عملية العزم الصلب (اسم العملية العسكرية الأميركية ضد داعش) والمنظمات غير الحكومية لتوفير المساعدات الأساسية للمدنيين في مخيم الركبان»، والواقع في منطقة الـ55 كم عند الحدود السورية العراقية الأردنية، وتلك منطقة تضم قاعدة التنف. وشملت البنود الملحقة بمسودة القانون الجديد «إعداد تقرير عن تعاون نظام الأسد ودعمه وعلاقاته بتنظيم داعش، ودور النظام في الهجمات على القوات الأميركية»، و«وضع استراتيجية لتعطيل وتقليل التهديدات التي تشكلها المليشيات المدعومة من إيران على الأمن القومي للولايات المتحدة في سورية»، إلى جانب «إعداد تقرير ووضع استراتيجية لاستخدام السلطات الحالية لمواجهة دعم روسيا المنظمات الإرهابية الأجنبية، المصنفة إرهابية عالمية في سورية»، بالإضافة لـ«حظر الاعتراف أو التطبيع مع نظام الأسد». واعتبرت المنظمات في بيان بتاريخ 22 مايو/ أيار الحالي، عقب موافقة لجنة الدفاع في مجلس النواب الأميركي على تضمين التعديل في مشروع قانون الدفاع، أن إدراج بند حول عدم اعتراف الولايات المتحدة بنظام الأسد حكومةً شرعيةً في سورية، هو تعزيز لـ«موقف الولايات المتحدة الرافض لتطبيع العلاقات مع هذا النظام». وساهم في صياغة ورعاية التعديل نواب أميركيون من الحزبين الديمقراطي والجمهوري وعلى رأسهم ويلسون وسبث مولتون (ديمقراطي) ومارك فيزي (ديمقراطي). وفضّل ويلسون، الذي تواصلت معه «العربي الجديد»، عدم الحديث عن تفاصيل مشروع القانون، لكونه موضّحاً في المسودة، لكنه وجّه كلمة إلى الشعب السوري قال فيها: أنتم لستم منسيين. لن نتوقف حتى تتحقق العدالة للاجئين السوريين الذين تعرضوا للمعاملة الوحشية على يد نظام الأسد الفاسد وداعميه في موسكو وطهران». ولفت إلى أن «روح الشعب السوري الذي يسعى إلى الحياة السلمية والحرية لا تنكسر».

وكان من المفترض تضمين مشروع قانون الأمل لسورية بنوداً لتمديد قانون قيصر للعقوبات (فرض عقوبات اقتصادية وقيود على السفر على المتعاملين مع نظام الأسد)، إذ إن مفاعيله مستمرة حتى نهاية العام الحالي، لكن تلك البنود سُحبت من نسخة مشروع القانون قبل تقديمها إلى لجنة الدفاع في مجلس النواب. وفي هذا الصدد، أشار مدير منظمة مواطنون من أجل أميركا آمنة ومستقرة بكر غبيس، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن هناك بنوداً أخرى استُثنيت، وليس فقط البنود المتعلقة بتمديد قانون قيصر، عازياً السبب في الغالب إلى أن «فقرات تمديد قانون قيصر التي كانت متضمنة في مشروع القانون خارج اختصاص لجنة القوات المسلحة (الدفاع) في مجلس النواب». وأوضح أن «التمديد يتعلق باختصاص لجان أخرى كالخارجية والخزانة»، لافتاً إلى أن «أمر تمديد قانون قيصر ما زال قيد النقاش في اللجان المختصة، ولاحقاً هناك آلية لتمديده قبل نهاية العام» الحالي. ونوّه غبيس إلى أن مشروع القانون في طور التقديم حالياً إلى لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ ضمن موازنة الدفاع الوطني الأميركية، «وفي حال إقراره، سيُصادَق عليه، كما هي العادة، في نهاية العام من قبل الرئيس الأميركي (جو بايدن)، وعادة ما يلقى قانون الدفاع إجماعاً من الحزبين» الديمقراطي والجمهوري.

من جهته، كشف معاذ مصطفى، المدير التنفيذي للمنظمة السورية للطوارئ، وهي منظمة سورية أميركية مقرها واشنطن وساهمت بشكل كبير في دفع وتقديم القانون الجديد، عن وعود من مشرعين من الحزبين بأن قانون قيصر للعقوبات سيمدد بشكل منفصل عن أي قانون آخر. وأوضح، في حديث لـ«العربي الجديد» أنه بموجب إقرار القانون الجديد في حال المصادقة النهائية عليه، «فمن المرجّح لجوء الحكومة الأميركية لسحب الاعتراف بنظام بشار الأسد بصفته نظاماً أو حكومة شرعية». وأضاف أن قانون الأمل لسورية شمل بنوداً «من شأنها دفع الكونغرس لأمر الإدارة الأميركية بإيقاف أو مكافحة أي عمليات تطبيع مع النظام من أي دولة». وحمل القانون بنوداً إنسانية وسياسية وعسكرية، إذ شملت البنود الإنسانية استمرار ودعم عملية الواحة، المخصصة لدعم وإيصال المساعدات إلى النازحين في مخيم الركبان.

وكان هيثم البزم، رئيس منظمة غلوبال جستس، إحدى المنظمات الثلاث التي سعت في صياغة ودفع قانون الأمل لسورية الجديد، أول طبيب يدخل مخيم الركبان ضمن عملية الواحة السورية، التي نفذتها القوات الأميركية لإمداد المخيم بالمساعدات. وقال البزم، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن فكرة القانون بدأت من الحاجة الماسة إلى دعم عملية (الواحة السورية) لفك الحصار عن مخيم الركبان. وأضاف أنه «مع الأسف، أنا الطبيب الوحيد الذي دخل المخيم حتى الآن، لأن هناك من عملوا على منع وصول الأطباء والمساعدات إلى (مخيم) الركبان، واليوم، ومن خلال ملف الركبان وضرورة تأمين المنطقة، والمطالبة باستراتيجية لحماية القوات الأميركية في حامية التنف في سورية من تهديد مليشيات إيران، وداعش، وروسيا، ونظام الأسد، استطعنا إدراج التعديلات الجديدة التي وافق عليها الحزبان، مع عدم الاعتراف بالأسد أو التطبيع معه».

> حمل مشروع قانون «الأمل» بنوداً إنسانية وسياسية وعسكرية
>
> بكر غبيس: تمديد قانون قيصر ما زال قيد النقاش

ويلسون، احد داعمي قانون الامل لسورية، في الكونغرس، يناير الماضي (صامويل كوروم/Getty)

شرق غرب

رئيس تايوان يدعو للسلام مع الصين

أكد الرئيس التايواني لاي تشينغ .تي (الصورة)، أمس الأحد، أنه ما زال منفتحاً على العمل مع الصين لإرساء «سلام» بين الجانبين، بعد يومين من مناورات عسكرية أجرتها بكين قرب الجزيرة. وقال لاي في خطاب ألقاه خلال اجتماع للحزب الديمقراطي التقدمي الحاكم في مدينة تاينان الجنوبية، إن «السلام والاستقرار في مضيق تايوان عنصر ضروري للأمن والازدهار العالميين». وأضاف: «أتطلع إلى تعزيز التفاهم المتبادل والمصالحة مع الصين».

(رويترز، فرانس برس)

كوريا الشمالية تهدد الجنوب وأميركا

اتهم نائب وزير الدفاع الكوري الشمالي، كيم كانغ إيل، أمس الأحد، الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية بالقيام بنشاطات تجسس قرب شبه الجزيرة الكورية بين 13 مايو/ أيار الحالي و24 منه. ونقلت عنه وكالة الأنباء المركزية الرسمية في بيونغ يانغ، قوله إن هذه النشاطات كانت «على مستوى يفوق حال الحرب»، كاشفاً أن بلاده «ستتخذ إجراءات ضرورية» رداً على ذلك.

(فرانس برس)

حوار شامل بين بكين وسيول

كشف مكتب الرئيس الكوري الجنوبي يون سوك يول (الصورة)، أمس الأحد، أن الرئيس اتفق مع رئيس وزراء الصين لي تشيانغ، على إطلاق حوار دبلوماسي وأمني واستئناف المحادثات بشأن اتفاق للتجارة الحرة. وأفادت وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) بأن لي أبلغ يون بأن على الدولتين معارضة تحويل ملفات الاقتصاد والتجارة إلى مسائل سياسية أو أمنية. وعقد المسؤولان محادثات عشية قمة ستجمعهما مع رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا، اليوم الاثنين، في سيول، في أول محادثات ثلاثية منذ أكثر من أربعة أعوام.

(رويترز)

اتفاق جديد بين كولومبيا ومتمردين

وقعت الحكومة الكولومبية ومتمردو «جيش التحرير الوطني»، مساء أول من أمس السبت، في العاصمة الفنزويلية كراكاس، اتفاقاً أول في إطار مفاوضات السلام الجديدة بينهما، ينص على مشاركة المجتمع المدني في هذه العملية. ويشكل توقيع البند الأول من ستة بنود يتم التفاوض في شأنها، تقدماً أساسياً في جولة التفاوض التي استؤنفت مطلع إبريل/نيسان الماضي في فنزويلا، بعد تعليقها شهرين، احتجاجاً من «جيش التحرير الوطني» على مفاوضات الحكومة مع فصيل منشق عنه.

(فرانس برس)

تمديد حكم عسكر بوركينا فاسو

أقرّ ميثاق جديد في بوركينا فاسو، مساء أول من أمس السبت، سمح ببقاء المجلس العسكري الحاكم في السلطة خمس سنوات أخرى، بناء على اقتراح مشاركين في الحوار الوطني «تمديد الفترة الانتقالية إلى الديمقراطية لمدة 60 شهراً اعتباراً من يوليو/تموز المقبل». وكان العسكر قد استولوا على السلطة في البلاد في عام 2022، وتعهدوا بإجراء انتخابات في يوليو المقبل، قبل التراجع عن ذلك الوعد.

(رويترز)

الحدث

الحوثيون يفرجون عن 113 أسيراً

اكدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أمس الأحد، إطلاق جماعة الحوثيين في اليمن سراح 113 أسيراً لديها في العاصمة اليمنية صنعاء، من جانب واحد. وبينما أعلنت اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى، التابعة للجماعة، أمس، عن «تنفيذ مبادرة إنسانية من طرف واحد تقضي بالإفراج عن 112 من أسرى الطرف الآخر بتوجيهات من زعيم الجماعة عبد الملك الحوثي»، وفق وكالة الأنباء اليمنية سبأ في نسختها التابعة للحوثيين، قال نائب وزير حقوق الإنسان في الحكومة اليمنية، المعترف بها دولياً، ماجد فضايل، على منصة إكس أمس، إن «خطف المدنيين من منازلهم والطرقات والمساجد ومقرات عملهم هي جرائم جسيمة ضد الإنسانية، وإطلاق سراح هؤلاء الضحايا تحت أي مسمى لا يسقط تلك الجريمة، أو الانتهاك بأي شكل كان». وأضاف أن «الحقوق لا تسقط بالتقادم، وهذه المليشيات تستمر في ممارستها في استغلال هذا الملف الإنساني لأغراض سياسية وإعلامية، رافضة الكشف عن مصير المخفيين، والسماح لهم بالتواصل مع أهاليهم ذويهم، وعلى رأسهم السياسي الأستاذ محمد قحطان»، وقحطان مختطف منذ عام 2015، أثناء انقلاب الحوثيين، وهو معارض وأحد قادة حزب التجمّع اليمني للإصلاح. وكان رئيس وفد الحكومة المفاوض بشأن الأسرى والمختطفين يحيى كزمان، قد قال على إكس» أول من أمس، إن «مليشيات الحوثي تنهّزب من تنفيذ التزاماتها بشأن الأسرى»، مضيفاً أن الجماعة «تتجه نحو خلق مسرحيات مكشوفة ومفضوحة من خلال خطف المواطنين من منازلهم ومقرات أعمالهم ومن الجامعات والطرقات». واعتبر أن الخطوات الأولى في حلحلة ملف تبادل الأسرى تبدأ من تنفيذ المليشيات الكشف عن مصير المخفيين.

يأتي ذلك رداً على إعلان الجماعة، الجمعة الماضي، عن «مبادرة إنسانية تتضمن إطلاق 100 أسير»، وفق رئيس اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى لدى الجماعة عبد القادر المرتضى، على «إكس». وقال المرتضى، أمس، في مؤتمر صحافي بصنعاء إن «الأسرى المفرج عنهم التابعين للطرف الآخر هم ممن جرى أسرهم في جبهات القتال من ذوي الحالات الإنسانية من المرضى والجرحى وكبار السن». وأضاف أن المبادرة جاءت «للتأكيد على التعامل الإنساني مع هذا الملف، خصوصاً أنها ليست المبادرة الأولى، إذ سبقتها في فترات سابقة عشرات المبادرات»، و«للتأكيد على جدية صنعاء في التعامل الإيجابي مع كل المساعي التي تبذلها الأمم المتحدة لحل الملف الإنساني للأسرى، وإنهاء معاناتهم وأهاليهم من الطرفين». أملاً أن تؤدي «إلى تعزيز الثقة، وإزالة الخلافات، والتمهيد للدخول في مفاوضات جدية وصادقة وشفافة، تفضي إلى تنفيذ كل الاتفاقيات السابقة التي جرى التوقيع عليها برعاية الأمم المتحدة».

وكانت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، قد ذكرت أمس، أنه «جرى في صنعاء باليمن الإفراج عن 113 محتجزاً، على خلفية النزاع في عملية من جانب واحد. وقدمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدعم للمحتجزين لضمان إطلاق سراحهم بطريقة إنسانية وكريمة». وأضافت أن «للمحتجزين المفرج عنهم هم من بين أولئك الذين كانت اللجنة الدولية تزورهم بانتظام وتقدم لهم المساعدة في صنعاء، والغرض من تلك الزيارات هو التأكد من معاملة المحتجزين معاملة إنسانية». كما رحّبت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بعملية الإفراج الأحادية الجانب، واعتبرتها «خطوة إيجابية نحو إحياء المفاوضات تحت مظلة اتفاق استوكهولم» عام 2018 (يشمل هدنة في محافظة الحُديدة، وتفعيل اتفاقية تبادل الأسرى، وتفاهمات حول تعز)، معربة عن استعدادها «لأداء دور الوسيط المحايد، من أجل تيسير الإفراج عن المحتجزين متى وافقت أطراف اتفاق استوكهولم (الحوثيون والحكومة اليمنية) على الانخراط في هذه الجهود مجدداً». وخلال مشاورات في استوكهولم عام 2018 قدّم الطرفان قوائم بأكثر من 15 ألف أسير ومعتقل ومختطف، لكن لا يتوفر إحصاء رسمي دقيق للأعداد بعد هذا التاريخ. وكانت أحدث صفقة تبادل أسرى بين الطرفين قد نفذت في إبريل/ نيسان 2023، وجرى بموجبها إطلاق نحو 900 أسير ومحتجز من الجانبين، بوساطة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر والأمم المتحدة، بعد مفاوضات ثنائية في سويسرا. يُذكر أنه جرى الاتفاق في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، على الخطوط العريضة لمقترح من الأمم المتحدة بشأن خريطة طريق للسلام في اليمن، لكن التقدم صوب السلام تعثّر، بعد أن كثّف الحوثيون هجماتهم على سفن في منطقة البحر الأحمر.

> ماجد فضائل: إطلاق سراح الأسرى لا يُسقط الجريمة بحقهم

احد الاسرى الذين افرج عنهم امس في صنعاء يلتقي عائلته (محمد حمود/ الأناضول)

(العربي الجديد، رويترز، الأناضول)

رصد

القوات التركية في العراق: 80 موقعاً و5 آلاف جندي

يتحدث مراقبون عراقيون عن خريطة انتشار القوات التركية في العراق مع إشارة بعضهم إلى وجود 5 آلاف جندي تركي في 80 موقعاً

بغداد ـ محمد عماد

يعود الحديث عن خريطة انتشار القوات التركية في العراق بعد حديث لمسؤول عراقي كردي وشهود عيان في محافظة دهوك الحدودية مع تركيا، ضمن إقليم كردستان شمالي العراق، أخيراً، عن بدء إنشاء الجيش التركي معسكراً جديداً له على قمة جبل كيستة، داخل الأراضي العراقية، إثر نجاحه عسكرياً في شهر إبريل/نيسان الماضي في طرد مسلحي حزب العمال الكردستاني من الجبل والقرى المجاورة له. وتسعى القوات التركية لإنشاء منطقة حدودية عازلة داخل الأراضي العراقية لمنع تسلل مسلحي «الكردستاني» إلى أراضيها. وفي السياق، يقول جبار الياور، وزير البشمركة السابق في حكومة إقليم كردستان بين عامي 2014 و2022، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «عدد القواعد العسكرية التركية الموجودة شمالي العراق يبلغ نحو 80 قاعدة، وهي متنوعة بين معسكر كبير وصغير، وموزعة بين إربيل ودهوك ونينوى، على طول الحدود العراقية التركية». ويوضح الياور أن «قسماً من القواعد العسكرية التركية، منتشر بعمق 10 كيلومترات في بعض الأراضي العراقية، وبنحو 40 كيلومتراً في مواقع أخرى، على امتداد 200 كيلومتر على طول حدود البلدين». وبحسب الياور، فإن «عديد القوات التركية في العراق لا يقل عن 5 آلاف جندي، في قواعد يحوي بعضها آليات عسكرية مختلفة من المدفعية والمدرعات وغيرها، وبعضها الآخر يمتلك مهابط للطيران المروحي، وأماكن مخصصة للطائرات المسيّرة». ويلفت إلى أنه بحسب «آخر المعلومات التي لدينا، فإن القوات التركية فتحت طرق برية جديدة على الحدود التركية العراقية باتجاه بعض قواعدها العسكرية، وتقوم بعمليات عسكرية برية بشكل يومي في تلك المناطق، إضافة إلى المدفعي». ويؤكد الياور أن «لا وجود لأي اتفاق أمني أو عسكري بين حكومة إقليم كردستان وتركيا بشأن بناء تلك القواعد أو دخول القوات التركية الأراضي العراقية». ويعتبر أن «ملف الحدود وحمايتها من مهام القوات الاتحادية (القوات العراقية المرتبطة ببغداد)، لكن هناك مناطق حدودية لم تصل إليها القوات العراقية لغاية الآن، بسبب الانتشار العسكري التركي، إضافة إلى وجود حزب العمال الكردستاني والقتال المستمر، بالتالي، ما زالت القوات الاتحادية بعيدة جداً عن الخط الصفري الحدودي. إنه فراغ أمني كبير يستغله الجيش التركي في دخوله وخروجه من العراق».

من ناحيته، يتحدث برهان شيخ رؤوف، القيادي في الاتحاد الوطني الكردستاني في مدينة السليمانية، لـ«العربي الجديد»، عن معلومات مقاربة لمعلومات الياور، مشيراً إلى أن «هناك ما بين 65 و70 قاعدة ومعسكراً داخل العراق، أغلبها بين محافظتي أربيل ودهوك، وبعضها قواعد عسكرية كبيرة وفيها معدات عسكرية مختلفة، لكن عدد الجنود غير معلوم وهو متغير بشكل يومي». ويرى شيخ رؤوف أن هناك «تنسيقاً» بين القوات التركية في العراق والحزب الديمقراطي الكردستاني الحاكم في أربيل، معتبراً أنه «لغرض تسهيل مهمة تلك القوات في الدخول إلى الأراضي العراقية وبناء القواعد العسكرية، كما أن هناك قاعدة عسكرية كبيرة للجيش التركي وهي عبارة عن مطار عراقي في منطقة بامرني بمحافظة دهوك يُعدّ من أكبر القواعد العسكرية بعد قاعدة بعشيقة، التي تنتشر فيها القوات التركية في العراق وتحديداً في شرق مدينة الموصل». ويرى أن «إخراج القوات التركية من شمال العراق من مهام الحكومة العراقية بدعاء».

> سيف رعد: المفاوضات الأخيرة بين بغداد وأنقرة لم تكن كاملة

أما سيف رعد، الخبير في الشأن الأمني والسياسي العراقي، فيكشف لـ«العربي الجديد» أن «المفاوضات الأخيرة بين بغداد وأنقرة بشأن الملف الأمني لم تكن كاملة، بسبب وصف العراق حزب العمال الكردستاني بالمنظمة المحظورة، لا بالمنظمة الإرهابية». ويستفيض بالقول إن «المحظور يعني عدم التعامل معه، بينما إعلان الحكومة العراقية حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية يعني أن القوات العراقية ستشارك القوات التركية في العراق بقتال هذا الحزب وطرده بشكل كامل من الأراضي العراقية. وهذا الأمر لا تريده الحكومة ولا أطراف داخلية ولا خارجية». ويعتبر رعد أن «الحكومة العراقية ليست صاحبة القرار الوحيدة في التعامل مع حزب العمال الكردستاني، الذي تنتشر قصائله في سنجار ومناطق أخرى قريبة من إقليم كردستان، وهذا كله بدعم من إيران وأطراف سياسية ومسلحة داخل العراق، ولهذا فإن قرار بقاء هذا الحزب في العراق ليس قراراً عراقياً صرفاً، بل قرار خارجي وبضغط إيراني»

تكثّف رئيسة الحكومة الإيطالية جورجيا ميلوني نشاطها لتعزيز حضور اليمين المتطرف في البرلمان الأوروبي المقبل، وعينها على جعل كتلة هذا التيار قوية بما يكفي لرسم سياسات الاتحاد الأوروبي، باتفاق مع اليمين ويمين الوسط

تسلل مدروس إلى السياسة الأوروبية

جورجيا ميلوني... نموذج التلون الشعبوي

كوبنهاغن ـ **ناصر السهلي**

وضعت رئيسة الحكومة الإيطالية جورجيا ميلوني نفسها على قوائم مرشحي حزبها «إخوة إيطاليا» لانتخابات البرلمان الأوروبي المقررة في السادس من يونيو/حزيران المقبل (من 6 إلى 9 يونيو)، على أمل تعزيز النتيجة التي تمنحها استطلاعات الرأي للحزب، وعينها على «لعب دور أكبر وأكثر تأثيراً في البرلمان الأوروبي»، كما صرّحت بنفسها مع بداية الحملات الانتخابية. وتركّز عين أخرى لميلوني، على رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين. فالأخيرة باتت تعرف الدور الحاسم الذي يلعبه معسكر اليمين المتشدد في مسألة توازن القوى وحظوظها في التمديد لنفسها على رأس المفوضية الأوروبية، على الرغم من كل البيانات السياسية والحزبية من معسكر يسار الوسط الأوروبي، بأنه سيحاصر في البرلمان الأوروبي المقبل أي تعاون مع اليمين المتشدد. على المستوى الشخصي، كثّفت جورجيا ميلوني جهودها لجعل الذاكرة الأوروبية أقل حدّة حين يُستدعى ماضيها. فـ«سيدة روما» اليوم انتمت منذ فترة المراهقة إلى «الحركة الاجتماعية الإيطالية»، وذلك في العام في عام 1992 (ميلوني من مواليد 1977)، وهي الحركة التي تأسست في عام 1946 من قبل مجموعة من الإيطاليين آمنوا بأن إنهاء الفاشية في بلادهم أمر غير مقبول، وأرادوا مواصلة نهج الزعيم الإيطالي الفاشي بينيتو موسوليني (1883 1945) بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. وإلى تلك الحركة، تعود جذور حزب «إخوة إيطاليا». في عام 1995، صرّحت الشابة جورجيا ميلوني بما تؤمن به حقيقة، بقولها: «أعتقد أن موسوليني كان سياسياً جيداً. كل ما فعله، فعله من أجل إيطاليا. ولم يكن هناك سياسي مثله خلال الـ50 سنة الماضية». نضوج ميلوني، بل انتهازيتها السياسية، جعلتها تغيّر لهجتها، بعدما انتُخبت لعضوية البرلمان الإيطالي في عام 2006 تحت الاسم الجديد للحزب، «التحالف الوطني»، فاعتبرت أن موسوليني ارتكب مجرد «أخطاء». شاركت ميلوني في عام 2012 في تشكيل حزبها «إخوة إيطاليا»، لكن ليس من دون أن تذكّر مؤيديها بالجذور الفاشية للحزب، من خلال مشاركة أحد قادة الحركة الفاشية العنفية إغنازي لاروسا، مع آخرين ممن قادوا العنف الفاشي في المؤتمر التأسيسي للحزب في ميلانو. كذلك ضبطت الصحافة الإيطالية مرشح «إخوة إيطاليا» إلى منصب عمدة روما، إنريكو ميتشيتي، يقترح في عام 2020 استعادة التحية الرومانية (التي استخدمتها الفاشية) باعتبارها ستخفف من جائحة كورونا. بل إن حفيد بينيتو موسوليني، كايو موسوليني، انضم في 2014 إلى صفوف الحزب، وسرعان ما أصبح قيادياً فيه،

ميلوني (يمين) وفون ديرلاين في لامبيدوسا، سبتمبر 2023 (فاليريا فيرارو/الأناضول)

عين جورجيا ميلوني على مناصب قيادية أوروبية

وترشح عنه في انتخابات البرلمان الأوروبي في عام 2019. حملات كايو موسوليني الانتخابية تركزت على المدن والمباني المرتبطة بعصر جدّه الفاشي، مطلقا شعارات من مثل «الأمة والأسرة المسيحية». وفي كتاب «أحفاد موسوليني: الفاشية في إيطاليا الحديثة»، ذكر ديفيد برودر، أن الفاشية عالقة في عقل ميلوني، مشدّداً على أنها «أشادت مراراً وتكراراً في السنوات الأخيرة بنموذجها السياسي الحديث، جورجيو أليرانتي، الذي كان في حكومة موسوليني، وبعد الحرب (1946) أسّس الحزب الفاشي «الحركة الاجتماعية الإيطالية». عملياً اليوم، تقدم جورجيا ميلوني نموذجاً عن تفكير بقية الجناح الأوروبي اليميني والشعبوي المتشددين في الساحة الأوروبية، لناحية أن ارتفاع شعبيتها سيكون على محك ما ستحققه في البرلمان الأوروبي المقبل. وما من شك أن لميلوني أهمية على مستوى توحيد صفوف وجهود المعسكر في البرلمان الأوروبي المقبل. ووضع اسمها على لوائح المرشحين لا يعني أنها ستغادر منصبها في روما، بل هو تكتيك سياسي انتخابي كان انتهجه أيضاً رئيس الوزراء الإيطالي الراحل سيلفيو برلسكوني لجذب المزيد من الأصوات للائحته، وهو ما يفعله في سياق أوروبي أوسع عددٌ من قادة الأحزاب وأبرز الشخصيات ذات الشعبية الكبيرة في بلدانها. مع ذلك، فإن عين جورجيا ميلوني على مناصب قيادية أوروبية ترسل إشارات أشبه بمقايضة التصويت لمصلحة هذا أو ذاك من الراغبين في مواصلة مسيرتهم القيادية في بروكسل، مقابل الحصول على نفوذ وتأثير في القرارات التي تتبناها المفوضية والمجلس الوزاري الأوروبيان، وقبل هذا وذاك على مستوى التشريع البرلماني، من خلال استغلال التقدم في صفوف المعسكر اليميني المتشدد (المحتمل) لجذب المزيد من الأحزاب والجماعات التي ترى نفسها جزءاً من هذا التيار، مثل «ديمقراطيي الدنمارك»، الذي تأسّس على يد وزيرة الهجرة السابقة والمتشددة إنغا ستويبرغ، التي انشقت عن حزب فينسترا (يمين وسط) على خلفية محاكمتها في قضايا تتعلق بتوجيهات اعتبرت غير قانونية بشأن فصل أزواج سوريين من القاصرين. وما يعنيه أن تتصدر جورجيا ميلوني مشهد تقريب وتوحيد كتلة المحافظين الإصلاحيين في البرلمان الأوروبي مع «الهوية والديمقراطية» (كتلة سياسية في البرلمان الأوروبي تتبنى اتجاهاً سياسياً يمينياً إلى يميني متطرف وتشكلت بعد انتخابات 2019 الأوروبية)، وكتلة أحزاب الشعب الأوروبي (أحزاب ديمقراطية مسيحية)، ليس فقط أن حزبها شبه الفاشي، الذي كان يجري التهرب من مجرد التقاط صورة مع أحد قادته أو المشاركة في فعالية من فعالياته قبل عام 2012، يصبح جزءاً عادياً من مشهد سياسي محلي وأوروبي، بل تحدٍّ جاد للأحزاب التقليدية في يمين ويسار الوسط، بما في ذلك الاجتماعيين الديمقراطيين والأحزاب الليبرالية الأوروبية، في بحثها عن أغلبية برلمانية أوروبية لتمرير القوانين والتشريعات المشتركة، ومن خلال أطراف تقف أصلاً بالمرصاد لمفهوم وحدة أوروبا ومركزية قراراتها وسياساتها في بروكسل. قدّمت جورجيا ميلوني في مقابلة مع صحيفة بوليتيكو نهاية إبريل/نيسان الماضي، صورة واضحة عمّا تريده بقولها: «نريد تشكيل أغلبية تجمع قوى يمين الوسط وترسل جناح اليسار في الاتحاد الأوروبي إلى المعارضة. وستكون مهمة صعبة، ولكنها ليست مستحيلة». بالطبع لا يعني التغير في المظهر وتوزيع الابتسامات مع قادة الاتحاد الأوروبي أن أوروبا اليمينية المتشددة تغيرت، أي أن «إخوة إيطاليا» وبقية الشركاء الأوروبيين قد غيروا بالفعل من توجهاتهم وسياساتهم المتشددة. وانتقال جورجيا ميلوني منذ أكتوبر/تشرين الأول 2022 من خطابات الغضب ضد الاتحاد الأوروبي، المتهم من قبلها قبل أن تصل إلى رئاسة الوزراء في ذلك الشهر، بالعمل ضد مصالح إيطاليا، إلى توزيع ابتسامات في اللقاءات مع قياديات في معسكره، كرئيسة المفوضية فون ديرلاين ورئيسة البرلمان الأوروبي روبرتا ميتسولا، يكشف عن أنها اختارت انتهاج مسار براغماتي في علاقتها بالنادي الأوروبي.

شرخ متوقع

يبدو أن شرخاً ما سيتسلل إلى الصيغ التي سادت في طريقة تمرير تشريعات البرلمان الاوروبي. دفع ذلك في الاسبوع الأول من شهر مايو/أيار الحالي، عدداً من الديمقراطيين الاجتماعيين البارزين، بمن فيهم رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز، إلى التوقيع على تعهد بألا يعملوا أبداً مع أحزاب اليمين المتشدد أو كتلة الهوية في البرلمان الأوروبي. بينما في المقابل فتحت فون ديرلاين الأبواب أمام التعاون مع تلك الكتل.

تقرير

زيلينسكي يحشد لمؤتمر سلام أوكرانيا

بدأ الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي تحشيده لمؤتمر سلام أوكرانيا، المقرر عقده في سويسرا منتصف يونيو المقبل، وذلك مع اشتداد الهجمات الروسية في خاركيف

على وقع استمرار التقدم الروسي في خاركيف، شمال شرقي أوكرانيا، دعا الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، أمس الأحد، نظيريه الأميركي جو بايدن والصيني شي جين بينغ إلى حضور القمة من أجل السلام في بلاده، التي تستضيفها مدينة لوسيرن السويسرية في 15 و16 يونيو/حزيران المقبل. وقال زيلينسكي في مقطع مصوّر نُشر على مواقع التواصل الاجتماعي: «أناشد قادة العالم الذين ما زالوا في منأى عن الجهود الدولية للقمة الدولية من أجل السلام: الرئيس بايدن قائد الولايات المتحدة، والرئيس شي قائد الصين». وأضاف: «رجاء ادعما قمة السلام بقيادتكما الشخصية وحضوركما»، معتبراً أن «جهود الغالبية في العالم تشكل الضمان للإيفاء بكل الالتزامات». وأشار زيلينسكي إلى أن «أكثر من 80 دولة أكدت مشاركتها» في المؤتمر. ولم يؤكد بايدن حضوره بعد في حين لا تزال مشاركة الصين غير واضحة. وسبق أن أفادت بكين بأنها تدعم مؤتمراً دولياً للسلام تعترف به كل من روسيا وأوكرانيا. وأكدت وزارة الخارجية السويسرية، في 2 مايو/أيار الحالي، أنها وجّهت دعوات للمشاركة إلى 160 وفداً على مستوى رؤساء الدول والحكومات، بما في ذلك أعضاء مجموعة السبع، ومجموعة العشرين، و«بريكس»، وعدد من الدول من جميع القارات، والأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، والفاتيكان وبطريرك القسطنطينية، فيما لم توجه الدعوة إلى روسيا. وسبق أن أفادت أربعة مصادر روسية تحدث لوكالة رويترز، في تقرير نُشر الجمعة الماضي، بأن الرئيس فلاديمير بوتين مستعد لوقف الحرب في أوكرانيا بعد التفاوض على وقفٍ لإطلاق النار والاعتراف بخطوط القتال الحالية. مع العلم أن المؤتمر السويسري سيناقش وثيقة زيلينسكي للسلام، المؤلفة من عشر نقاط، وطرحها في نوفمبر/تشرين الثاني 2022، ومن أبرز بنودها، ما جاء في البند الخامس منها لجهة «إعادة وحدة الأراضي الأوكرانية وتأكيد روسيا عليها بموجب ميثاق الأمم المتحدة»، وركز البند السادس على «سحب القوات الروسية ووقف العمليات القتالية وإعادة الحدود بين أوكرانيا وروسيا إلى سابق عهدها». أما البند السابع من الوثيقة فنص على «تأسيس محكمة خاصة لمحاسبة مرتكبي جرائم الحرب من روسيا». ميدانياً، ارتفعت حصيلة الضربة الروسية على متجر في خاركيف، أول من أمس السبت، إلى 12 قتيلاً، وفق ما أعلن وزير الداخلية الأوكراني إيغور كليمنكو، أمس الأحد. وأوضح أن الحريق الناجم عن الهجوم امتد على مساحة تجاوزت 13 ألف متر مربّع وأدى إلى إصابة 43 شخصاً بجروح، مشيراً إلى أن 16 شخصاً ما زالوا في عداد المفقودين. من جهتها، نقلت وكالة تاس الروسية الرسمية عن مصدر أمني روسي قوله، أمس الأحد، إن الضربة الصاروخية دمرت «مستودعاً عسكرياً ومركز قيادة» في المبنى الذي يضم المتجر.
في المقابل، أعلنت وزارة الدفاع الروسية، أمس الأحد، سيطرة قواتها على قرية جديدة في شرق أوكرانيا، في سياق مواصلة تقدمها البطيء في هذا القطاع من الجبهة. وذكرت الوزارة في تقريرها اليومي أن «وحدات مجموعة القوات الغربية حررت قرية بيريستوفي (الواقعة في منطقة خاركيف) إثر عمليات قتالية ناجحة» . وجاء الإعلان في سياق مواصلة موسكو هجوماً برياً على خاركيف، الذي بدأته في 10 مايو الحالي. وكان زيلينسكي قد ذكر الجمعة الماضي، أن قواته نجحت في صدّ الهجوم في خاركيف، وباشرت هجوماً مضاداً. بموازاة ذلك، نقلت وكالة نوفوستي الروسية عن سيرغي ليبيديف، المعروف بـ«منسق العمل السري في جنوب أوكرانيا»، أمس الأحد، قوله إن القوات الجوية الروسية دمّرت مطار ستاروقسطنطينوف في مقاطعة خميلنيتسكي، غربي أوكرانيا بعد أن جهزته كييف وحلف شمال الأطلسي «ناتو» لاستقبال مقاتلات «إف 16».
إلى ذلك، كشف القائم بأعمال حاكم مقاطعة كورسك الروسية، أليكسي سميرنوف، عبر منصة تليغرام، أن الدفاعات الجوية الروسية أسقطت صباح أمس الأحد، سبع طائرات مسيّرة أوكرانية في مدينتي ريلسكي وكورتشاتوفسكي في المقاطعة.
(قنا، فرانس برس، رويترز)

■ العزة والكرامة والأنفة عند أطفال غزة لم أشاهدها إلا عند أطفال سورية صقلتهم السنوات القليلة التي عاشوها فأصبحوا يتصرفون كالكبار. هذا ليس تشابهاً بل تطابق كامل. #GazaGenocide

■ إسبانيا تعطينا يومياً درساً بالإنسانية. رفع لافتة تحمل علم فلسطين، ومكتوب عليه «أوقفوا الإبادة» خلال تقديم اللاعبين للمباراة النهائية لأبطال أوروبا للسيدات لكرة القدم، في ملعب نادي بلباو الإسباني.

■ قوات الاحتلال تهدم مخبزاً داخل مخيم جنين للمرة السادسة على التوالي.

■ العملية التي أعلن عنها أبو عبيدة قبل قليل أصابت الاحتلال في مقتل، ووجهت ضربة شديدة لمصداقية جيش الاحتلال بعد أن تعجل في نفي العملية ولم يعترف بوقوع قتلى ولا أسرى خلال اليوم، فقد نشرت كتائب القسام فيديو يوثق العملية. هذا الحدث سيؤثر جداً على ثقة الجمهور الصهيوني بخطاب الاحتلال الرسمي.

■ الجيش الإسرائيلي الذي لا يعرف سوى قتل المدنيين تلقى هذه الليلة صفعة عسكرية 100 بالمائة على يد مقاتلي فصيل فلسطيني يقاوم من تحت الأرض وداخل الأنفاق على مدار أكثر من 7 أشهر... ما يحصل يفوق أي تصور عسكري وفق موازين القوى ومنطق الأمور! #أسر_جنود

■ «فيديو القسام يفجر التظاهرات من جديد»... آلاف المستوطنين يتظاهرون في القدس؛ للمطالبة بإبرام صفقة تبادل وانتخابات مبكرة ورحيل نتنياهو.

■ ما هو أكثر مصطلح سخر منه الإعلام الإسرائيلي منذ 7 أكتوبر؟ إنه مصطلح «النصر الكامل» أو «المُطلق» لصاحبه نتنياهو. سخرية تجدها في وسائل الإعلام بكل أطياف اللون السياسي، كما سخر منها ساسة وخبراء أمنيون وعسكريون بلا حصر أيضاً. وانضم إليهم إعلاميون وساسة وخبراء من كل أرجاء الأرض.

■ الفرحة الغامرة يجب أن يتلوها تضامن صادق، هذا النموذج يجب أن يتم الدفاع عنه والانتصار له، والحفاظ عليه وحمايته وحاضنته من الكسر، المؤامرة كبيرة، والتحالف الإقليمي والدولي يسعى لكسر ظهر المقاومة بالانتقام من الشعب، انزلوا للشوارع والميادين وبالقرب من السفارات وانتصروا لهذا النموذج، فغزة رغم بطولتها منهكة، وشعبها يئن ويرزح تحت القتل والحصار والتجويع والإبادة منذ ثمانية أشهر!